

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون



الجلسة ١٥

الاثنين ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد إيسي (كوت ديفوار)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الاختيار الموفق هو في ذات الوقت تشريف للقارة الأفريقية بأسرها وتكريم لكوت ديفوار الشقيق وتأكيد للسمعة الطيبة التي تتمتعون بها شخصيا. وإننا واثقون بأن خبرتكم الواسعة وخصالكم الحميدة خير ضامن لنجاح أعمال هذه الدورة.

"كما يسعدني أن أتوجه، مجددا، إلى مجلسكم الموقر بخالص التحية، مؤكدا اهتمام تونس البالغ بالجهود الأخيرة، والمضنية أحيانا، التي ما انفكت تبذلها منظمة الأمم المتحدة من أجل الحفاظ على السلام، وإرساء قواعد الحوار البناء.

"وإن تونس، التي جعلت من الحوار اختيارا ومسلكا في سياستها الداخلية وعلاقاتها الخارجية، لا يمكن إلا أن تساند هذا التوجه، وتسهم في دعمه وتثبيته أسسه.

"إن المبادرات الأممية السلمية العديدة والمتواصلة تتميز بطابعها الحضاري وأهدافها الإنسانية السامية. ذلك أنه لا حضارة مع الحرب

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): المتكلم الأول وزير الشؤون الخارجية لتونس، السيد حبيب بن يحيى.

السيد بن يحيى (تونس): السيد الرئيس، يسعدني أن أنقل إليكم نص الخطاب الذي كلفني سيادة الرئيس زين العابدين بن علي، رئيس الجمهورية التونسية والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، بإلقائه أمام الجمعية العامة نيابة عنه. لقد كان سيادته ينوي التوجه به إليكم مباشرة لولا ظروف خاصة حالت مع شديد الأسف دون رغبته تلك.

"السيد الرئيس، يسعدني، في البداية، أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وإن هذا

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة. وعندما ترد نجمة (*) بعد نتيجة تصويت مسجل و/أو تصويت بنداء الأسماء، فيرجى الرجوع إلى مرفق المحضر.

94-86516

والمكاسب التي تحفظ لها كرامتها وتجعل منها شريكا كامل الحقوق والواجبات في المسيرة التنموية.

"كما أولينا عناية بالغة لرعاية الطفل وحماية الأسرة. وعملنا في المجال الاجتماعي على اعتماد الحوار والتفاوض قاعدة تعامل بين قوى الإنتاج، وعلى صيانة مكاسب العمال، وتطوير ظروف العمل وتوسيع التغطية الاجتماعية وحفظ الصحة والسلامة المهنية، مع الحرص على توفير المزيد من مواطن الشغل. وبإزاء ذلك أحيينا قيم التكافل الاجتماعي والتضامن الوطني، للأخذ بيد ضعاف الحال، وتطوير المناطق النائية وسكانها، وإدماجها في الدورة الاقتصادية للترفيه من مستوى معاشها.

"لقد كانت سنة ١٩٩٤ حافلة بالنسبة إلى تونس التي شهدت لأول مرة انتخاب برلمان تعددي، كما كان لها شرف احتضان القمة الثلاثين لمنظمة الوحدة الإفريقية واستقبال الزعيم نلسون مانديلا بطل الكفاح ضد الميز العنصري وأول رئيس لجمهورية جنوب إفريقيا الحرة الذي جسد الحكمة الإفريقية في أسمى معانيها.

"وفي نفس الوقت ودعنا الرئيس ياسر عرفات بعد اثنتي عشرة سنة قضاهها ببلادنا معززا مكرما على رأس منظمة التحرير الفلسطينية، مع بداية استرجاع الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية الثابتة والمشروعة بعد نصف قرن من الكفاح البطولي. وإننا بهذه المناسبة لنؤكد ارتياحنا البالغ للخطوات الإيجابية الواعدة التي أنجزتها مسيرة السلام في الشرق الأوسط، وعزمنا على الاستمرار في الإسهام في الجهود المبذولة لإحلال السلم العادلة الدائمة الشاملة في هذه المنطقة.

"كما أننا حرصنا على تعزيز العلاقات الوثيقة التي تجمعنا بجيراننا في المغرب العربي والبلدان العربية والإسلامية والإفريقية والبلدان غير المنحازة والبلدان الصديقة كافة في أوروبا وآسيا وأمريكا التي تربطنا بها مصالح مشتركة وتعاون وثيق. كما أننا لم نتردد يوما في الانتصار لقضايا الحق والعدل، مثلما هو الشأن في قضية البوسنة

كما أنه لا سلام بدون حوار. ولا شك أن نظامنا الأممي يمتلك، بالإضافة إلى مسلك الحوار، الوسائل الكفيلة بمعالجة الإشكاليات التي تهدد الأمن والسلام في عالمنا المعاصر.

"ونظرا إلى جسامة المسؤولية في مواجهة تراكمات المشاكل العالمية في مجالي الأمن والاقتصاد، بشكل خاص، وما يتولد عنها من مخاطر، فإننا نعتقد أن التضامن الدولي يستدعي من أعضاء الأسرة الدولية كافة مزيدا من الالتزام والإسهام في البحث عن الحلول الناجعة في إطار التوجهات الحالية المتسمة بالعالمية والشمولية.

"لقد سبق لي قبل خمس سنوات أن استعرضت أمام مجلسكم الموقر الإصلاحات الجذرية التي شرعنا في تطبيقها في تونس بحزم ومثابرة غداة التحول الدستوري للسابع من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ في مواجهة التحديات الجديدة وليدة التغيرات الكبرى التي نواجهها ضمن المجتمع الدولي.

"ولقد اخترنا منذ البداية كتوجه أساسي الحرص على تمكين المواطن من الإسهام بكل طاقاته في بناء مستقبله، يقينا منا بأن ذلك هو جوهر الديمقراطية ومضمونها الحقيقي.

"وبما أن تعصير الهياكل السياسية ما كان ليعطي ثماره المرجوة لو لم ترافقه عملية إصلاح شاملة للقطاعات الاجتماعية والاقتصادية، فقد عملنا على سن القوانين والتشريعات وبعث الهياكل الكفيلة بتحرير الاقتصاد وتشجيع المبادرة الخاصة في قطاعات الإنتاج كافة. وأصلحنا النظام الجبائي وطورنا الجهاز المصرفي والمالي لمواكبة هذا التوجه. وتوجنا ذلك بإصدار قانون موحد للاستثمارات، وتصحيح المسالك الإدارية وتبسيطها.

"وقد حرصنا في ذات الوقت على تطوير مواردنا البشرية ودعمها في شتى المجالات، نخص بالذكر الإصلاح التربوي، وإصلاح التكوين المهني ودعم القطاع الثقافي، وخطة مقاومة الأمية، والنهوض بالمرأة من خلال تعزيز الحقوق

"ولا شك أن القارة الأفريقية قد حققت في مجال الإصلاح السياسي خطوات ملموسة واعدة، ولكن ليس بالقدر الكافي والسرعة المطلوبة، وهو ما تدركه القارة الأفريقية نفسها قبل غيرها.

"وعلى صعيد آخر فإن مجهود البلدان المانحة لم يبلغ المستوى المأمول. وهو ما يدعو هذه البلدان إلى مراجعة مقاربتها لعملية التنمية بأفريقيا في ضوء الواقع الجديد والتحديات الراهنة، التي تملي على المجموعة الدولية مضاعفة جهودها للإسهام الفاعل في تنمية القارة.

"إن إفريقيا لواعية تمام الوعي بأن مسؤولية التنمية تقع على عاتقها بالدرجة الأولى. وهو ما أكدته القادة الأفارقة في قمة تونس هذه السنة، مما يحتم على أبنائها مجابهة التحديات التي يفرضها الوضع الراهن والاضطلاح بما يتطلبه الإصلاح الاقتصادي والتصرف الرشيد في الموارد البشرية والمادية من حزم وتنظيم وجدية.

"لقد أعرب القادة الأفارقة في قماتهم الثلاثين بتونس عن عزمهم الراسخ على العيش بسلام وتعبئة الطاقات من أجل التنمية الشاملة والمستديمة الكفيلة بتوفير الحياة الكريمة لمواطنيهم، وتخليصهم من كافة أشكال التسلط والهيمنة، وتمكينهم من ممارسة حقهم بحرية في اختيار نمط المجتمع الذي ينسجم مع تقاليدهم وخصوصياتهم الحضارية والثقافية. ولقد أثبتت التجارب فداحة الخطأ المترتب عن محاولة استنساخ نظم الحكم والتسيير لفرضها على شعوب القارة، وما خلفه ذلك من مأس وإشكاليات.

"ورغم كل ذلك فإننا ننظر إلى المستقبل بتفاؤل، ذلك أن جل دول القارة الأفريقية ساعية اليوم، بروح عالية من المسؤولية والالتزام في التخلص نهائيا من رواسب العهود الماضية، وهو مطلب شرعي ملح لا يتم تحقيقه إلا بتكريس قيم الديمقراطية والحريّة والعدالة، هذه المثل العليا التي يقبل عليها الإنسان الأفريقي طوعا وبحماس كبير.

"لقد توصلت البلدان الأفريقية في قمة القاهرة إلى بحث آلية للوقاية من النزاعات

والهرسك، واستجبنا، بما تتيحه لنا إمكانياتنا، لنداءات الأمم المتحدة ومبادراتها، في حفظ السلام، في عديد المناطق من العالم.

"إن كل هذه الاختيارات والجهود والإنجازات لتجيز لنا أن نؤكد أن تونس اليوم في طريقها إلى كسب رهان التحول الذي أقدمت عليه قبل حدوث التغييرات العالمية التي نشهدها منذ نهاية العقد الماضي. وإن تونس أرض التفتح والتسامح والاعتدال، انطلاقا من تراثها الحضاري العريق وانسجاما مع قناعاتها وتوجهاتها، لن تدخر جهدا في مواصلة الإسهام البناء في المجهود الدولي خاصة في إطار منظمة الأمم المتحدة لدعم التنمية المستديمة والسلام في العالم ولما فيه خير الإنسانية جمعاء. وما من شك في أن ترؤسنا لمنظمة الوحدة الأفريقية يتيح لنا فرصة ثمينة لمزيد العمل على تحسيس المجتمع الدولي، ومناشدته اهتماما أكبر بشواغل القارة الأفريقية التي تمثل بلدانها ما يقارب ثلث أعضاء الأمم المتحدة.

"إن الساحة الأفريقية اليوم كما تبرزها وسائل الإعلام المرئية بشكل خاص تعرض صورا متناقضة. فبينما نسجل بارتياح وتفاؤل ما نشهده في جنوب إفريقيا من تصالح ووثام بين عناصر المجتمع التي كان يفرقها نظام الميز العنصري البغيض، نشعر بالأسى والحزن أمام تواصل النزاعات وبؤر التوتر في أنحاء أخرى من القارة. على أنه ليس من العدل والموضوعية أن نكتفي بالتقييم السلبي لهذه الأحداث، دون أن نعمل على تطويقها وتقصي أسبابها لكي نعالجها بالحكمة والعناية ونحد من آثارها.

"إن جوهر قضايا إفريقيا يكمن في التوصل إلى السبيل الأمثل والأنجع لمساعدة القارة على التحكم في مجريات الأحداث والتغيرات التي تعيشها لما فيه خيرها وخير المجموعة الدولية، وأن تجعل نصب عينيها تحقيق المعادلة الأساسية التي تواجه عدة بلدان إفريقيا، وهي تكامل الإصلاح السياسي، وتعصير الاقتصاد، باعتبارهما شرطين محوريين للتنمية الشاملة في كنف الأمن والاستقرار.

بين دول القارة، ويمكن من مقاومة كافة أشكال التطرف والتعصب والإرهاب التي هي من أهم القضايا المطروحة على الأمم المتحدة والمجموعة الدولية.

"وإن من عبر ما حدث في رواندا ضرورة التعجيل بإعادة النظر في أساليب عمل مجلس الأمن الدولي، واتخاذ التدابير الكفيلة بتدارك اشكالية التأخر في إدخال القرارات الأممية حيز التنفيذ بالسرعة المرجوة التي تتطلبها العديد من الأوضاع الدولية حتى يكون لتدخل الأمم المتحدة الجدوى المنتظرة وفي الوقت المناسب. ويتمثل ذلك في دعم دور الدبلوماسية الوقائية، وتمكين افريقيا من المساهمة في تجسيمها على أرض الواقع حتى لا تتكرر المآسي التي شهدتها رواندا وبوروندي والصومال.

"لقد تواصل العمل الافريقي المشترك في المجال الاقتصادي منذ إنشاء المجموعة الاقتصادية الافريقية في قمة أبوجا سنة ١٩٩١ من أجل وضع استراتيجية كفيلة بتحقيق التكامل والاندماج الاقتصادي بين البلدان الافريقية المدعوة اليوم الى مزيد التنسيق والتعاون، لمواكبة التطورات الجديدة للأسواق العالمية بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، واستشراف آفاق المستقبل حتى تضمن القارة الافريقية لنفسها موقعا أفضل في المبادلات التجارية العالمية التي تشهد تراجعا كبيرا في حصة البلدان الأقل نموا.

"إن المجهود الذي تبذله افريقيا اليوم في معالجة مشاكل حاضرها وتأمين مستقبلها لجدير بدعم ومساندة المجموعة الدولية. وقد دعوت قادة البلدان السبعة الغنية بمناسبة اجتماعهم الأخير بنابولي الى الاهتمام بشواغل القارة الافريقية، والاستجابة الى تطلعاتها في مراجعة مستوى تعاونها مع المجموعة الدولية ومحتواه، في إطار استراتيجية شاملة للتعاون بين الشمال والجنوب، على أساس الشراكة والتنمية المشتركة من أجل السلام والتقدم المتضامن.

"وإذا كنا نسجل بارتياح وتقدير نجاح العديد من بلدان القارتين الأمريكية والآسيوية في معالجة قضية المديونية ورفع نسبة النمو الاقتصادي،

وإدارتها وفضها. وهو ما تم تأكيده في قمة تونس. وقد بدأ هذا الجهاز الافريقي عمله بتنفيذ قرارات قمة تونس، بالانكباب على قضايا وأزمات عديدة تشهدها افريقيا للمساهمة في معالجتها سواء في رواندا أو بوروندي أو أنغولا أو في الصومال.

"وفي هذا السياق فإننا لم ندخر جهدا، من خلال رئاستنا لمنظمة الوحدة الأفريقية وبالتعاون والتنسيق مع القادة الأفارقة، لتكثيف المساعدة العاجلة لرواندا. ولا شك أن الوضع المأسوي في رواندا يستدعي مساهمة كل الادارات الخيرة في الأسرة الدولية، وتعبئة الجهود لتضميد جراح الشعب الرواندي الشقيقي، ومساعدته على استعادة الأمن والاستقرار في كنف الوثام والتآخي.

"وتنفيذ القرار مجلس الأمن ٩١٨ (١٩٩٤) لم تتأخر الدول الأفريقية عن التعبير عن استعدادها لإرسال قواتها الى رواندا، في إطار المرحلة الثانية لمهمة الأمم المتحدة بهدف إحلال الأمن في هذا البلد الشقيقي تنفيذا لقرارات قمة أروشا.

"ولكن كنا نود لو لم يتأخر وصول الدعم المادي واللوجستي للدول الأفريقية المعنية الذي حال دون نشر هذه القوات برواندا في الوقت الذي كان حضور هذه القوات يشكل عاملا أساسيا وحاسما لإرساء السلم والأمن في هذا البلد الشقيقي وفي المنطقة وتحقيق المصالحة الوطنية وتمكين الآلاف من اللاجئين من العودة الى موطنهم بما يساهم في التخفيف من حدة هذه المأساة انسجاما مع مسار أروشا.

"وأود أنؤكد في هذا المجال أن بعث آلية الوقاية من النزاعات وفضها ومعالجتها يعكس الإرادة السياسية لافريقيا لتجسيم الدبلوماسية الوقائية. غير أن الإرادة وحدها لا تكفي لتمكينها من القيام بهذا الدور، إذ تبقى مسؤولية منظمة الأمم المتحدة كبيرة في دعم هذه الآلية، وذلك بمد صندوق السلام التابع للمنظمة بالامكانيات والوسائل الضرورية لإنجاح تدخلها.

"وقد توفقت الدول الأفريقية في قمة تونس الى اعتماد ميثاق شرف وسلوك يقنن العلاقات

"وقد تبلورت جملة هذه الاقتراحات ودخل البعض منها حيز التنفيذ فيما يظل البعض الآخر قيد التدارس في إطار المجموعات الإقليمية والدولية.

"إن ما يشهده العالم اليوم من مظاهر جديدة تؤثر أكثر فأكثر على الساحة الدولية، وأهم خصائصها العالمية والشمولية. مما يزيدنا يقينا بجدوى مبادراتنا، وضرورة استكمال تنفيذها.

"ذلك أن الارتباط العضوي بين المصالح العاجلة والآجلة للدول أصبح أمرا واقعا وكذلك العلاقات بين الشعوب في مختلف مظاهرها التي تخضع لآليات التعاون المتعدد الأطراف لتسيير العلاقات المعقدة بين الدول سواء في علاقاتها الخارجية أو على الصعيد الداخلي.

"وفي هذا الإطار تدرج مختلف المواعيد الدولية القادمة مثل مؤتمر الأمم المتحدة التاسع للوقاية من الجريمة والعدالة الجنائية الذي سيلتئم بتونس، والندوة العالمية حول الجريمة المنظمة والقمة العالمية للتنمية الاجتماعية، وكذلك إعلان سنة ١٩٩٥ سنة الأمم المتحدة من أجل التسامح والندوة العالمية حول المرأة في بيجينغ. وكلها مواعيد تدرج في إطار العمل على وضع رزمة الانسانية من أجل التنمية الشاملة والرزمة من أجل السلام، وتجسم على صعيد آخر شمولية الأمن للإنسان.

"لذا فإن المجموعة الدولية مدعوة الى التجند، بمناسبة انعقاد مؤتمر تونس للوقاية من الجريمة والعدالة الجنائية، والندوة العالمية حول الجريمة المنظمة، قصد إرساء استراتيجية وقائية، وتشخيص الوسائل الضرورية أو بالأحرى وضع هياكل مؤسساتية ناجعة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، بما فيها الجرائم ذات الطابع الاقتصادي والسياسي، وانتهاك حقوق الانسان والمتاجرة بالمخدرات.

"وقد اعتمدت تونس دوما في هذا المجال دبلوماسية تعاون تركز على السلم والاستقرار والأمن. كما نسعى لأن نجعل من سنة الأمم المتحدة

فإننا نلاحظ بأسف أن عبء المديونية مازال يشكل العامل الرئيسي في عرقلة جهود التنمية في القارة الأفريقية. بما لذلك من آثار سلبية على برامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والاستثمار الخارجي.

"كما ينبغي أن نشير الى الارتفاع المتنامي في نسبة الديون الأفريقية ناشئ أساسا عن خدمة هذه الديون التي تتضاعف من سنة الى أخرى، والتي تشكل الى جانب تدهور معدلات التبادل التجاري عاملا رئيسيا في عرقلة جهود التنمية في البلدان الافريقية.

"إننا نعتقد أن الاستقرار والأمن والتنمية مسؤولية جماعية ومطمح مشترك. وإن الدول الغنية مدعوة الى إدراج ذلك في صلب سياساتها، وتحسيس رأيها العام بأهمية المساعدة الاقتصادية للبلدان النامية في تقليص الفوارق المجففة بين الشعوب، وإبراز المردود الايجابي لهذا التوجه، على المدى المتوسط والطويل الأمد على البلدان المانحة نفسها في فتح الأسواق ومردودية الاستثمارات، والحد من الهجرة والمشاكل المترتبة عنها، كأنسب منهج لتجسيم الدبلوماسية الوقائية ضد مختلف الأزمات.

"وفي هذا الإطار من المصالح المتبادلة كنا قد اقترحنا منذ سنوات على البلدان المصنعة وضع استراتيجية شاملة للتنمية بأفريقيا تمكن الدول الأفريقية من ضبط خططها الاقتصادية بوضوح على أساس دعم متواصل من قبل الدول والمؤسسات الممولة.

"لقد سبق أن طرحت بعض الأفكار والمبادرات في العديد من المحافل الدولية انطلاقا من سنة ١٩٨٩ أمام الجمعية العامة وقمتي تورنتو ونابولي للدول السبع الأكثر تقدما وكذلك الاتحاد الأوروبي في ستراسبورغ وقمة الأرض بريتو دي جانيرو وفي مؤتمر فيينا وهي كلها مبادرات تتصل بحقوق الانسان والبيئة وتجسيم التعاون بين الشمال والجنوب من خلال الدعوة الى ابرام عقود شراكة وتنمية بين الدول النامية والدول المتقدمة وكذلك إعادة جدولة الديون وصولا الى تقنين العلاقات التجارية والسياسية الدولية.

مشروع الإصلاحات الهيكلية للمنظمة الأممية توخيا للمزيد من الفاعلية والنجاحة ومن أجل توازن أكبر وأعدل في تمثيل المجموعات الاقليمية.

"كما أننا نؤكد، من هذا المنطلق، على شرعية رغبة القارة الافريقية في تعزيز حضورها في المنتظم الأممي، بإيلائها الوزن الذي يتناسب مع موقعها، وتطلعاتها الى إسهام أكبر في إدارة الشؤون الدولية، وتعزيز الأمن والاستقرار والتقدم في العالم.

"وباسم تونس، وباسم منظمة الوحدة الافريقية، أجدد هذا النداء، متمنيا أن توفر دورتك في التوصل الى الصيغ الملائمة للإصلاحات المزمع إدخالها على المنتظم الأممي بما يثبت أركان الأمن والسلام والاستقرار في العالم ويدفع مسيرة التنمية لخير البشرية قاطبة".

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية في استراليا، سعادة السناطور الاونرابل غاريث ايفانز.

السيد ايفانز (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اهنكم بحرارة، سيدي سعادة الوزير إيسي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين هذه. ويسر استراليا بالغ السرور أن تعمل في الجمعية العامة تحت رئاستكم وتطلع الى التعويل على حكمتكم وخبرتكم وأنتم تترأسون مداولاتنا.

لقد حملت السنة الماضية أكبر قدر من التحديات للأمم المتحدة. فالآمال بمجيء حقبة جديدة في السلم، بعد عقود من المواجهة العقيمة بين الدولتين العظميين، لا يبدو أن تحقيقها بات وشيكاً. ففي الجنوب الافريقي والشرق الأوسط، تم إحراز تقدم رائع في حل بعض أعقد المشاكل في العالم، إلا أنها تتباين والصراعات الكابوسية التي تعصف بالبوسنة والصومال ورواندا. وهذه ليست سوى آخر الصراعات وأبرزها، في سلسلة طويلة من الصراعات المميتة داخل حدود الدول، التي تمزق الدول القائمة وتتجاوز بكثير التهديدات ضد السلم التي يمثلها الصراع بين الدول. وهذه الصراعات داخل الدول تتسم بالوحشية البالغة

للتسامح مناسبة لإبراز هذه القيم الانسانية لتصبح غاية سياسية ووسيلة لاجتناب النزاعات والوقاية منها.

"وتشكل القمة العالمية من أجل التنمية الاجتماعية موعداً لاستنباط حلول دولية عاجلة للقضايا الاجتماعية، وضرورة ملحة للتوصل الى إرساء استراتيجية دولية للتنمية الاجتماعية، باعتبار أن المشاكل الاجتماعية تتصدر اليوم شواغل دول الشمال والجنوب على حد السواء وأصبحت تهدد الاستقرار والأمن والسلم في العالم، وخاصة في افريقيا حيث أقر رؤساء الدول والحكومات، في قمة تونس، أهمية هذه القمة العالمية، وضرورة الاعتراف بما يصدر عنها من توصيات.

"لقد أثرت التحولات العميقة التي شهدتها الساحة الدولية بشكل مباشر على العديد من الدول وخاصة تلك التي لا تتوفر لديها ثروات وامكانيات للتأقلم مع النظام الدولي الجديد. والمجموعة الدولية مدعوة الى ضبط أنماط جديدة من التعاون في الشكل والمحتوى، وتستوجب هذه الأنماط توفر إرادة سياسية وتضامن دوليين وإرساء شراكة من أجل تنمية اجتماعية وانشائية مستديمة.

"ومن هذا المنطلق، يشكل تطور الظروف المعيشية واحترام الكرامة الانسانية والعدل بين الأفراد والأجناس والشعوب وكذلك قيم التسامح واحترام الغير الأساس الذي يجب أن تركز عليه الحياة الاجتماعية والتعاون الدولي.

"يسعدني، اليوم، أن اجدد التعبير عن تقديرنا البالغ للدور النشط الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة في حل قضايا السلم والأمن والتنمية في العالم، وأن نشيد بمعالي السيد الأمين العام للمنظمة الدكتور بطرس بطرس غالي ابن القارة الأفريقية والعالم العربي الذي عمل على إدخال دينامية جديدة على رزمة التنمية الشاملة والرزمة من أجل السلام، وهو الدور الذي يجد من البلدان الافريقية دعماً ودفعاً متواصلين. وإننا نسجل في هذا السياق بارتياح كبير الوفاق الحاصل في إطار منظمة الوحدة الافريقية حول ضرورة إنجاز

النتائج القومي الإجمالي، وتصاعد السياسات الغوغائية وانهيار الحكومة المسؤولة والفعالة.

كل هذا يعني أنه لم يعد بإمكان المجتمع الدولي، في حقبة ما بعد الحرب الباردة، أن يتجاهل ببساطة، كما كان يفعل في الماضي بشكل عام، الصراع الذي ينشب داخل حدود الدولة ولا يؤثر بشكل ملحوظ على دول أخرى. وسياسة التجزئة التي كانت سائدة خلال سنوات الحرب الباردة - والتي كانت تعالج قضايا السلم والأمن وقضايا التنمية وقضايا حقوق الإنسان والعدالة كما لو كانت مقسمة في علب مفاهيمية ومؤسسية منفصلة - يبدو أنها لم تعد كافية لمعالجة محنة العالم الحقيقية التي يعاني منها أناس كثيرون. فالاحتياجات الاقتصادية الأساسية، ناهيك عن حاجة الأفراد والمجموعات إلى الكرامة والحرية، لا يمكن البدء في الوفاء بها في بيئات لا يضمن فيها أحد أمنه الشخصي. وهذا بدوره يعني أن المجتمع الدولي لا يمكن أن يتنصل من الاشتراك في حماية الأمن الانساني في حالات كثيرة كانت تعتبر في الماضي ذات طبيعة داخلية محضة.

وما من شك في أن هذه الحقيقة معترف بها بالفعل، ما دامت الأمم المتحدة أصبحت متدخلة في صراعات داخلية أساسا، في البوسنة والصومال ورواندا وهايتي. ولكن هذا التدخل كان في معظم الحالات متريدا وفاترا ويفتقر إلى الثقة، وقلقا إزاء مبرراته، وضئلا ومتأخرا أكثر من اللازم. وعلينا الآن أن نوسع مداركنا بشجاعة وأن نحاول أن نفهم شيئا من الرؤى الأصلية الكامنة في أهداف الميثاق المعلنة. وعلينا أن نعيد توحيد العلاقة بين الأهداف الأساسية الثلاثة: السلم وتلبية الحاجة إلى الأمن؛ والتنمية وتلبية الاحتياجات الاقتصادية؛ وحقوق الإنسان والعدالة، وتلبية احتياجات الفرد والمجموعات من الكرامة والحرية.

إن التمييز بين السلم والأمن من ناحية، والتنمية من ناحية أخرى كان دائما موضوع مناقشة عقيمة وغير مجدية، اقترنت بمحاولات لمقايضة هدف لهدف آخر بصفته من الأهداف الأساسية للأمم المتحدة. وأي مفهوم عصري صحيح للسلم الدولي، ناهيك عن السلم داخل الدول، يجب أن يعترف بأن الهدفين تربطهما صلة لا انفصام لهما: فلا يمكن أن يتحقق السلم المستدام دون التنمية، ولا يمكن أن تتحقق التنمية دون السلم.

فتقدم كل يوم دليلا جديدا على أن العالم ما زال مكانا يعج بالقسوة والخطر بالنسبة للكثير من سكانه.

والوطأة المتراكمة لعدد من هذه الصراعات تنخر في هيبة الأمم المتحدة أن صور أصحاب الخوذ الزرق، وهم يقفون موقف المتفرج لا حول لهم ولا قوة في منع الصراعات ويعجزون عن انقاذ الأرواح، أصبحت من كليشيهات وسائط الاعلام. فالدور الذي استمرت منظومة الأمم المتحدة في الاضطلاع به في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية من عملها، وفي الاستجابة "لحالات الطوارئ الصامتة"، المتمثلة في الفقر والحرمان، حجبته الصورة العامة لمنظمة عاجزة عن الاضطلاع بمسؤولياتها وليست على مستوى التحديات.

إن بعض هذه الصور تفتقر بشدة الى الانصاف، من حيث أنها لا تأخذ في الاعتبار القيود التي لا حصر لها التي تكبل يدي الأمم المتحدة - خاصة وأنها تقصر عن الاعتراف، بأن الأمم المتحدة في نهاية الأمر لا يمكن أن تفعل أكثر مما تسمح لها به دولها الأعضاء، أو توفر لها الموارد للقيام به.

لكن الحقيقة الضمنية هي أن الأمم المتحدة، ونحن الدول الأعضاء التي تتكون منا، لم يتبلور لدينا حتى الآن إحساس واضح وأكيد بدور الأمم المتحدة ذاتها في البيئة الجديدة التي تواجهنا - بيئة لم يعد المصدر الشائع للصراع فيها نزاعات بين الدول، بل صراعات متفجرة داخل الدول، يعبر عنها في معظم الأحيان في شكل مطالب إثنية - قومية أو دينية متنافسة.

ولكن الخلافات الإثنية أو الدينية ليست، بالطبع، وصفة لنشوب الصراع داخل الدول. وما استراليا إلا مثال من أمثلة كثيرة على المجتمعات المزدهرة المتعددة الأعراق والثقافات التي يسود فيها التسامح والسلام. وهناك شيء أساسي آخر يجعل الخلافات الإثنية أو الدينية أو الطموحات القومية المتناحرة تتردى إلى صراعات مهلكة؛ وهذا الشيء كان دائما فشل الحكومات في توفير الاحتياجات الأساسية وتلبية أبسط طموحات مواطنيها. ففي كل حالة تقريبا ينشب فيها صراع رئيسي داخل الدولة في العصر الحديث - بدءا بالجمهوريات السوفياتية السابقة إلى رواندا - كان الصراع الإثني والديني مرتبطا بتدني نصيب الفرد من

فيها، على وجه الخصوص، قيام الأمين العام بتعيين مستشار خاص للأنشطة التشغيلية، أعتقد أنه مازالت هناك مبررات قوية لإنشاء جهاز تنفيذي جديد من أربعة من نواب الأمين العام يتعاون في زمالة بصفتهم مسؤولين عن الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وشؤون السلم والأمن، والشؤون الإنسانية، والإدارة والتنظيم، كل في مجال اختصاصه.

وهناك مصدر أساسي للتهديدات التي يتعرض لها الأمن الوطني والدولي يكمن في الأنماط غير المستدامة لاستهلاك واستغلال الموارد. ذلك أن ارتفاع معدلات النمو السكاني والتنافس على الموارد كانا عنصرين أسهما في عدد من الأزمات الأخيرة التي تدخلت فيها الأمم المتحدة، بما فيها رواندا والصومال، كما أن التناحر على موارد المياه الشحيحة يحتمل أن يتسبب في نشوب الصراع في عدد من المناطق. وهذه التهديدات تثبت أن من الأهمية بمكان، من الناحية الأمنية، أن تعزز الأمم المتحدة قدرتها على معالجة قضايا التنمية. وقد طور المجتمع الدولي مجموعة كبيرة من القوانين والمعايير والاتفاقات والترتيبات الدولية لإدارة الموارد الشحيحة على نحو رشيد وتعاوني. ومن الضروري كفاية أن تتخذ منظومة الأمم المتحدة إجراءات سريعة فعالة ومنسقة للمساعدة في تنفيذ هذا الإطار وبرامج العمل المتفق عليها في المؤتمرات العالمية الأخيرة. وقد وفر مؤتمر القاهرة الذي انعقد في الشهر الماضي، برنامج عمل للتصدي لمشاكل السكان والتنمية، يعترف بدور المرأة المركزي في عملية التنمية.

ولجنة التنمية المستدامة، بدورها، يجب أن تطور قدرة حقيقية على رصد تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، باستخدام نفوذها السياسي لتحقيق اختلاف ملحوظ في النهج المتبعة تجاه البيئة والتنمية. كما أننا نعلق أهمية خاصة على التنفيذ المبكر لبرنامج العمل المعتمد في المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عقد في بربادوس في أيار/مايو من هذا العام. ولا يقل عن ذلك أهمية بدء سريان اتفاقية قانون البحار. إن اعتماد الاتفاق الجديد المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من الاتفاقية، في حزيران/يونيه ١٩٩٤، يضمن وجود نظام قانوني مقبول على نطاق واسع لمحيطات العالم، ويوفر عمليا لغة مشتركة للتفاعل بين الدول في المسائل التي تؤثر على ثلثي مساحة العالم.

وفي هذا السياق، ترحب استراليا بحرارة بالجهود التي بذلها الأمين العام في وضع خطة التنمية التي تعترف اعترافا تاما - وقد جاءت في أعقاب "خطة للسلام" - بالصلة بين السلم والتنمية، وتسلم بأن التنمية المنصفة تقضي على الكثير من الظروف الاجتماعية - الاقتصادية التي تفرز التهديدات التي يتعرض لها السلم. وهي تركز تركيزا في محله تماما على الإنسان كفرد بوصفه الهدف النهائي لجهودنا الإنمائية والمستفيد منها. وبالطبع فإن هذا المفهوم، بمختلف أشكاله، أصبح في السنوات الأخيرة، يكمن وراء أفكار المجتمع الدولي الأساسية عن التنمية، بما في ذلك "التكيف الملطف بوجه إنساني" و "التنمية الإنسانية" ومؤخرا "الأمن الإنساني". ويتعين عليّ أيضا أن أرحب بالتركيز الذي أولاه الأمين العام للتعاون الدولي العملي من أجل الأمن الإنساني الشامل، وذلك على سبيل المثال، في مجالات المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ، والإدارة الفعالة، وجميع المسائل الاجتماعية التي تشكل جدول أعمال القمة العالمية الاجتماعية.

ومن الواضح أنه ستكون هناك حاجة إلى جهد متضافر من منظومة الأمم المتحدة إذا كان المراد تحقيق الأهداف الواردة في خطة التنمية. ويتحتم علينا أن نحسن قدرة المنظومة على وضع وتنفيذ برامج للتنمية الاجتماعية والاقتصادية بطريقة أكثر اتساقا وتماسكا، بما في ذلك إيجاد السبل التي تسمح لمؤسسات بريتون وودز وهيئات الأمم المتحدة بالعمل معا بانسجام واثق. وثمة مثال على أسلوب أكثر منهجية يمكن أن تعتمد منظومة الأمم المتحدة هو صفقة الإصلاحات التي اضطلع بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الآونة الأخيرة. والنهج الجديد تجاه الأنشطة التشغيلية، والبرنامج المشترك الذي وافق عليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في وقت مبكر من هذا العام لمعالجة الآثار الصحية والإنمائية المترتبة على وباء فيروس الإيدز، يشهدان على المنجزات التي يمكن تحقيقها من خلال هذا الإصلاح.

لكننا سنكون بحاجة إلى المزيد، بما في ذلك إجراء تغييرات في هيكل صنع القرار في الأمانة العامة للأمم المتحدة. لقد تحقق، أو يجري تحقيق إصلاح ملحوظ في العناصر الحكومية الدولية في منظومة الأمم المتحدة، ولكن هذا لا ينسحب على الأمانة العامة ذاتها. وبغض النظر عن بعض التغييرات الأخيرة السارة بما

القدر الذي يشكله الصراع الدولي. وتوضح تجربة السنوات القليلة الماضية الدرس الذي مفاده أن الدولة التي تتجاهل حكومتها حقوق الإنسان على نحو منتظم وتتجاهل حكم القانون ولا تسعى إلى تحقيق التنمية المنصفة وتعميم العدالة إنما هي دولة تبدو عليها بجلاء أعراض الاتجاه صوب الانهيار والحرب الأهلية. إن قيام الأمم المتحدة بالتهنيؤ لهذا الانهيار أو الصراع بوضع استراتيجيات وقائية مناسبة ليس تجاوزا للولاية التي أناطها الميثاق بها، بل وفاء كاملا بتلك الولاية.

اعتاد المجتمع الدولي أن يتكلم عن الأمن من النواحي العسكرية المحض تقريبا. وفي سياق الأمم المتحدة، عني الأمن الجماعي أن تنبذ الدول الأعضاء استخدام القوة ضد بعضها البعض وان تتفق على ان تهب لمعونة أية دولة عضو عندما تتعرض للهجوم. وحتى التركيز على مفهوم الأمن المشترك في الماضي القريب، وهذا ما نرحب به كثيرا، ينبني على فكرة أن الدول ستزداد أمنا على الصعيد العسكري باستراتيجيات دفاعية تقوم على بناء الأمن مع آخرين بدلا من بنائه ضد آخرين.

وإذا أريد للمجتمع الدولي أن يواجهه على نحو كامل وفعال التحديات الجديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة، فينبغي توسيع هذا المنظور. وهناك طريقة لذلك وهي أن نتحدث، كما يفعل الكثيرون الآن، عن الأمن الشامل، الذي ينقل الفكرة الهامة بأن الأمن متعدد الأبعاد بطابعه، ويتطلب الاهتمام ليس فقط بالنزاعات السياسية والدبلوماسية ولكن أيضا بالتخلف الاقتصادي، والخلافات التجارية، وانتهاكات حقوق الإنسان وما إلى ذلك.

لكن ما تفضله استراليا - وهو ما بينته في السنة الماضية في بياني أمام هذه الجمعية، عندما أصدرت ما يسمى بالكتاب الأزرق، "التعاون من أجل السلم" - هو وصف الهدف المشترك بالأمن التعاوني. وتستهدف عبارة الأمن التعاوني أن تشمل وأن تضم جوهر الأفكار الثلاث الأخرى جميعها: الأمن الجماعي والمشارك والشامل. كما تستهدف أن تصرف الانتباه عن التفكير التقليدي، الدفاعي، المتمركز في الدولة، وأن تنقل في نفس الوقت مزايا جو المشاورات بدلا من المواجهة، والاطمئنان بدلا من الردع، والوضوح بدلا من السرية، والوقاية بدلا من العلاج، والتكافل بدلا من الانفرادية.

منذ بداية إنشاء الأمم المتحدة، اعترف المجتمع الدولي بحقوق الإنسان بوصفها موضوعا مركزيا ومشروعا يستحق الاهتمام الدولي. ولسنوات عديدة، وعلى الرغم من منظومة المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، ظل هذا الاهتمام يحمل معه النظريات والعادات الايديولوجية البالية التي سادت أيام الحرب الباردة، واتسم في معظم الأحيان بالمواجهة وتبادل الاتهامات. وفي السنوات الأخيرة بدأ المجتمع الدولي يطور سبلا أكثر تعاونا وربما أكثر فعالية للنهوض باحترام أكبر لمعايير حقوق الإنسان.

وهذه تتضمن إنشاء منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان، وتعزيز الهيئات الوطنية والاقليمية لحقوق الإنسان وتحسين المساعدة التقنية. وتتضمن أيضا تأكيدا مجددا سارا، في فيينا في العام الماضي، على عدم جواز تجزئة حقوق الإنسان ككل - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك الحقوق المدنية والسياسية - في معرض تطوير قاعدة للتغيير الإيجابي. كما تتضمن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية للمحاكمة على انتهاكات القانون الإنساني في يوغوسلافيا السابقة. وثمة خطوة محددة هامة أخرى تؤمن استراليا بضرورة اتخاذها في هذا الاتجاه، هي إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة للتصدي للانتهاكات الجسيمة للقانون الجنائي الدولي أينما تحدث.

يكتسي احترام حقوق الإنسان مغزى عميقا من أجل السلم والأمن. وان من صاغوا الميثاق والإعلان العالمي لحقوق الإنسان سلموا بهذه الرابطة. وتقع على المجتمع الدولي التزامات واضحة بموجب الميثاق من أجل حماية حقوق الإنسان الأساسية، وإن أهم الحريات الأساسية للجميع - وهي الحق في الحياة - تعتمد اعتمادا مباشرا على صيانة السلم. وينبغي أن نكون مستعدين لقبول تطبيق أوسع نطاقا لفكرة الأمن كما تظهر في الميثاق، مع التسليم بأن الأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة يرتبط بحماية الأفراد - ضمان أمن الإنسان - مثلما يرتبط بأمن الدولة - الدفاع عن حدود الوطن.

وأمن الإنسان، انطلاقا من هذه النظرة، يتعرض للتهديد من الصراعات داخل الدول بنفس القدر ان لم يكن بقدر أكبر من الصراع بين الدول، ولهذا يشكل الصراع داخل الدولة مصدر قلق للأمم المتحدة بنفس

الاهتمام المعطى لمسائل البيئة والموارد الطبيعية والسكان، والأولوية المعطاة لحماية حقوق الإنسان، والتقدم الملموس المحرز بشأن مسائل عديدة لنزع السلاح، كلها مظاهر لتلك الأنشطة على الصعيد الدولي العام. ويُعطى اهتمام أكبر لتعميم الديمقراطية واستراتيجيات بناء المؤسسات، بالإضافة إلى الاستراتيجيات الاقتصادية، بالنسبة لبلدان معينة انهارت فيها الإدارة الفعالة، أو هي على وشك الانهيار.

إن ما هو لازم حقا أن يتكامل الكثير من هذه الأنشطة وأن تنسق في إطار منظومة الأمم المتحدة، كما أن الأنشطة التي تجري الآن في عزلة ودون أي شعور واضح بالهدف المشترك ينبغي ربطها معا. وإذا أردنا المواءمة بين أهداف السلم والتنمية وحقوق الإنسان، فلا بد من إجراء بعض التغييرات المؤسسية. وقد تكون بداية طيبة وضع المسؤولية عن تطوير وتنسيق استراتيجيات بناء السلم على عاتق نائب للأمين العام للشؤون الإنسانية، وهو منصب اقترحت إنشائه مسبقا.

ومهما كانت إمكانيات نجاح النظم الدولية في بناء السلم في مناطق أخرى، فإن انتهاء الحرب الباردة فتح بالتأكيد الطريق أمام المجتمع الدولي بتوفير إمكانيات جديدة لمنع انتشار أسلحة التدمير الشامل وكبح سباق التسلح التقليدي المزعزع للاستقرار. وتوجد الآن، على سبيل المثال، فرصة تاريخية لإبرام معاهدة حظر شامل على التجارب. وإن قرار معظم الدول المنتجة للأسلحة النووية بالترديد بالوقف المؤقت للتجارب كان إسهاما رئيسيا في توفير مناخ تفاوضي محسن في مؤتمر نزع السلاح. ويراد استراليا وطييد الأمل بأن تقدم جمهورية الصين الشعبية مساهمتها في بلوغ تلك المفاوضات خاتمتها، وذلك بامتناعها هي أيضا عن إجراء تجارب أخرى. إن الاتفاق على الحظر الشامل على التجارب سيكون له أيضا وقع كبير على تحقيق أهداف نزع السلاح النووي، ولا سيما عدم الانتشار النووي. وتحث استراليا جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح لاقتناص هذه الفرصة، التي قد لا تتاح مرة أخرى، لإبرام معاهدة الحظر على التجارب في أقرب وقت ممكن.

قد تحققت المفاوضات الخاصة باتفاقية الحظر إسهاما حيويا آخر في نزع السلاح النووي. وتأمل استراليا أن يؤيد جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح

ويعني الأمن التعاوني من ناحية الممارسة مجموعة كاملة من الاستراتيجيات المختلفة الرامية إلى منع وحسم الصراع، وهي تضم بالتأكيد دوري الأمم المتحدة التقليديين المتمثلين في حفظ السلم وإنفاذ السلم. ولكن الاستراتيجيات التي أريد أن أشدد عليها بصفة خاصة اليوم هي الاستراتيجيات الكامنة في جانب الردود الوقائية من مجموعة الردود المتنوعة، وعلى وجه التحديد، بناء السلم والدبلوماسية الوقائية.

ومع أن فكرة بناء السلم طورها الأمين العام في تقريره "خطة للسلم" و "خطة للتنمية"، فقد تركزت إلى حد كبير على حالات استعادة الاستقرار الاقتصادي والمؤسسي فيما بعد الصراع داخل البلدان. وترى استراليا أنه بينما يعتبر هذا عنصرا بالغ الأهمية من عناصر الفكرة، إلا أنه محدود أكثر مما يجب، وأن مفهوم بناء السلم ينبغي أن يحتل مكانا أبرز في تفكيرنا حول دور المجتمع الدولي ومسؤولياته.

إننا نرى بناء السلم بمثابة وصف لمجموعة متنوعة من الاستراتيجيات الرامية إلى معالجة الأسباب الأساسية الجذرية للنزاعات والصراعات: استراتيجيات تستهدف ضمان عدم نشوبها في المقام الأول، أو، إذا نشبت، أن لا تتكرر فيما بعد. ويمكن تطبيق هذه الاستراتيجيات على صعيد داخل الدولة الواحدة وعلى الصعيد الدولي. فعلى الصعيد الدولي نتكلم أساسا عن مختلف الأنظمة والترتيبات الرامية إلى التقليل من تهديدات الأمن إلى أدنى حد ممكن، وتعزيز الثقة والاطمئنان وخلق أطر للحوار والتعاون، لا سيما من خلال معاهدات تحديد الأسلحة ونزع السلاح؛ وأنظمة قانونية مثل الأنظمة الخاصة بالمرور البحري ومركز اللاجئين؛ وآليات حل النزاعات مثل محكمة العدل الدولية؛ ومحافل الحوار المتعدد الأطراف، مثل مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، أو المحفل الإقليمي الجديد لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا. وعلى صعيد داخل البلد، ينطوي بناء السلم أساسا على استراتيجيات لتشجيع التنمية الاقتصادية، وضمان احترام حقوق الإنسان بتعريفها الواسع، وتسهيل الحكم الصالح.

إن بناء السلم، حسب ذلك التصور، يكمن تماما في نقطة الوصل بين خطة الأمم المتحدة للسلم وخطة الأمم المتحدة للتنمية. وأنشطة بناء السلم تجري بالفعل بطرق متعددة شتى وفي أماكن عديدة جدا. إن

الأسلحة الكيميائية، والقرار المتخذ أخيراً، من جانب المؤتمر الخاص، بتطوير إجراءات التحقق تعزز اتفاقية الأسلحة البيولوجية نرحب به كثيراً أيضاً. وسيستفيد جميع أعضاء المجتمع العالمي في كل المجالات، سواء الأمنية أو مجالات التجارة والتنمية، من إجراءات الحظر على هاتين الفئتين بكاملهما من أسلحة التدمير الشامل، تلك الإجراءات التي ستطبق بالتشغيل الفعال لهاتين المعاهدتين.

وفي جهودنا الرامية إلى الحيلولة دون انتشار أسلحة التدمير الشامل، ينبغي لنا ألا نغفل الحاجة إلى تحديد الأسلحة التقليدية. فالأسلحة التقليدية لا تزال مسؤولة عن العدد الأكبر من الضحايا والإصابات في الصراعات المسلحة المعاصرة. وفي هذا المجال، اتخذت الأمم المتحدة الخطوة الأولى الهامة بإنشائها سجل الأسلحة التقليدية، ومع ذلك، لا بد لي أن أعرب عن خيبة أمل استراليا بسبب عدم اتفاق فريق الخبراء على توسيع نطاق السجل بما يتجاوز عمليات النقل ليغطي الانتاج والحيازات. ولكن من الأهمية بمكان أن تؤيد جميع الدول هذه الممارسة الدولية الأولى في إضفاء الشفافية على الأسلحة التقليدية بأن تقدم بدورها أكبر قدر ممكن من المعلومات.

وتوجد أيضاً حاجة ملحة إلى تعزيز اتفاقية الأسلحة اللاإنسانية، وبصورة خاصة تشديد الرقابة على استخدام الألغام البرية والتجارة بها، نظراً لما تلحقه من إصابات مروعة وعشوائية بالسكان المدنيين، غالباً بعد انتهاء الصراعات بفترات طويلة.

ومن أهم العناصر في أي نظام ناجح للأمن التعاوني وجود إمكانية فعالة لممارسة الدبلوماسية الوقائية. وإن استراليا على اقتناع بأن الأمم المتحدة يمكنها، وينبغي لها، أن تفعل المزيد في هذا المجال لمنع تصعيد النزاعات إلى صراعات مسلحة، وتحقيقاً لهذه الغاية نزمع عرض مشروع قرار بشأن تعزيز الدبلوماسية الوقائية في الدورة الحالية للجمعية العامة.

إننا نعتقد أن هناك تأييداً واسع النطاق لقيام الأمم المتحدة ببناء آلية أقوى للدبلوماسية الوقائية وتطوير القدرة التي تنبأ بها مؤسسوها، الموضحة في المادة ٣٣، لتعمل كعنصر نشط في التسوية السلمية للنزاعات. وستتمكن المنظمة من العمل بفعالية أكبر

جهود المنسق الكندي فيفتقوا على ولاية تفاوضية مع بدء دورة عام ١٩٩٥.

كانت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بمثابة الركيزة التي قامت عليها جميع جهود المجتمع الدولي طوال الـ ٢٥ سنة الماضية لاقتلاع أسباب انتشار الأسلحة النووية. ولا تزال تلك المعاهدة حجر الزاوية في الجهود الدولية لمنع الانتشار النووي. ويتجلى نجاحها في الظاهرة التالية: كان التوقع العام في الستينات أن العالم ستكون فيه ٢٥ دولة حائزة للأسلحة النووية بحلول الثمانينات، ولكن، بدلاً من ذلك، انضم ١٦٠ بلداً الآن إلى معاهدة عدم الانتشار كدول غير حائزة للأسلحة النووية، ولم يبق سوى حفنة من البلدان فحسب خارج إطار المعاهدة. إن التأكيدات بالاستخدام السلمي المستمدة من المعاهدة ومن نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية أرسى الأساس لقيام تعاون دولي قيم للغاية في ميادين مثل توليد الكهرباء بالطاقة النووية، والطب النووي والتطبيقات الزراعية والعلمية للطاقة النووية. وبالإضافة إلى ذلك، تشمل معاهدة عدم الانتشار الالتزام الوحيد من الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية باستكمال نزع السلاح النووي. وإن قضية نزع السلاح النووي الكامل التي تؤيدها استراليا بالكامل، تتحرك في الاتجاه السليم، لكن من الواضح أن ما يجب عمله من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية ما زال كثيراً إذا أردت أن توصل الخطى بنفس الوتيرة.

إن اتخاذ قرار بتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في المؤتمر الاستعراضي المقرر عقده في السنة المقبلة سيسمح لنا بضمان استمرار مزاياها. وهذه فرصة ينبغي أن نقتنصها لبلورة عالم يمكن أن نحقق فيه التزامنا الجماعي بعدم انتشار الأسلحة النووية، وأن نجعله خالياً من الأسلحة النووية. إن تمديد المعاهدة إلى ما لا نهاية سيهيئ بيئة تبلغ فيها الضغوط من أجل نزع السلاح النووي المتواصل أقصى مداها ويصبح منع الانتشار النووي فيها أكثر سهولة، والتبادل التجاري والتعاون في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية يستمر على خير وجه، وتحقيق هدف العضوية العالمية للمعاهدة أيسر.

إن خطى نزع السلاح الكيميائي والبيولوجي لا تزال مشجعة. فالتقدم يحرز الآن في الإعداد لتنفيذ اتفاقية

لا فائدة من التحدث عن إعادة دمج أجهزة الأمم المتحدة أو إعادة صياغة مسؤولياتها ما لم تتوفر الموارد للاضطلاع بهذه المسؤوليات. إن المسؤولية المركزية للدول الأعضاء في هذا الصدد تتمثل في تصحيح المشاكل المالية الحالية للمنظمة. وتحت استراليا، وبأقوى العبارات، جميع الدول الأعضاء على دفع أنصبتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد كمسألة واجب يقتضيه الميثاق.

إننا نعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تنظر بدقة في تعزيز التدابير الرامية إلى تشجيع تسديد الأنصبة في الوقت المحدد. وبإمكاننا، على سبيل المثال، أن نستكشف امكانية تحسين فائدة على المدفوعات المتأخرة أو تطبيق المادة ١٩ من الميثاق بإعطاء مهلة لا تزيد على ٢٤ ساعة قبل خسارة حق التصويت. ونعتقد أيضا أن أنظمة الميزانية الحالية يمكن تحسينها كثيرا، ولا سيما المتعلق منها بتمويل عمليات حفظ السلم. ونحن نأمل في أن تتمكن هذه الجمعية، على الأقل، من الاتفاق على بعض الخطوات العملية للاقتراب من أساس أسلم لهذا التمويل. ويلزم اعتماد الممارسات الإدارية الحديثة، بما فيها سياسة للموظفين تستند بوضوح أكبر إلى الجدارة.

إن مثل هذه التدابير، وإن كانت قيمة، لن تكون على الأرجح كافية في حد ذاتها للوفاء بالمصاريف المالية التي ستتحملها الأمم المتحدة نتيجة برنامجها الجديد. لقد آن الأوان للبحث عن نهج مبتكرة لجمع الأموال. وإحدى الامكانيات التي ينبغي دراستها بمزيد من الجدية، على الرغم من التعقيدات والحساسيات المتصلة بها، هي جباية ضرائب على بعض أنواع المعاملات الدولية، مثل السفر الجوي أو صرف العملات، التي تعتمد القدرة على مواصلتها على وجود الاستقرار بين الدول، الذي تسهم الأمم المتحدة في استمراره اسهاما رئيسيا. وستكون جباية ضرائب دولية على هذه المعاملات طريقة منصفة لوضع ثمن على نفع عام له أهمية. والمبالغ التي ستحصل من ذلك ستكون مبالغ كبيرة للغاية. فعلى سبيل المثال، من المتوقع أن تصل القيمة الاجمالية لعوائد صرف العملات على المستوى العالمي الى أكثر من ٣٠٠ ترليون دولار في العام القادم. وفرض ضريبة لا تتجاوز ٠,١ في المائة على هذه المعاملات، إذا أمكن جبايتها، سيحقق أكثر من ٣٠ بليون دولار. وسيحقق إضافة رسم مقطوع قيمته

في هذا المجال إذا أعطت موظفيها المهارات الإضافية لحل النزاعات وإدارة الصراعات. وإننا نشني على الجهود المبذولة تحقيقا لهذا الغرض من خلال دورة الزمالة التي يقدمها معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، وسنواصل تقديم دعمنا لهذا التدريب. ونقترح أن تطور الأمم المتحدة مكتبا لخدمات حل النزاعات داخل الأمانة العامة. وإننا نؤيد تعزيز إدارة الشؤون السياسية وزيادة التنسيق وتبادل المعلومات فيما بين مختلف عناصر منظومة الأمم المتحدة، وقدرتها على الإنذار المبكر. كما ينبغي زيادة استخدام موارد الدول الأعضاء واقامة روابط أقوى مع الترتيبات الأمنية الإقليمية.

ويمكن لهذه المنظمات والترتيبات الإقليمية ذاتها أن تضطلع بدور مفيد للغاية. وينبغي ألا تكون توقعاته منها بعيدة عن الواقع لأن معظمها لا يستطيع مضاهاة قدرة الهيئات العالمية على جمع الموارد لبناء السلم أو، من الناحية الأخرى، الموارد اللازمة للاستجابة عسكريا للآزمات. ولكنها توفر مع ذلك وسيلة للتقريب فيما بين أطراف النزاع في إطار بناء بعيد عن المواجهة. وإننا نرحب بالتطورات التي جرت أخيرا لتعزيز النهج الإقليمية، ولا سيما اجتماع تدشين المحفل الإقليمي لرابطة أم جنوب شرقي آسيا، بما أبداه من استعداد واضح لتطوير الدبلوماسية الوقائية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ونأمل أن يشاطرنا الآخرون اهتمامنا في استكشاف المجال لإنشاء مراكز إقليمية للسلم والأمن - من أجل دفع هذه الأهداف قدما تحت راية المنظمات الإقليمية أو راية الأمم المتحدة ذاتها، أو كليهما.

إننا نرحب بالخطوات التي اتخذها الأمين العام للأمم المتحدة لتعزيز روابط الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية. وفيما يتعلق بإحدى هذه المنظمات الهامة في الجزء الذي تقع فيه استراليا من العالم، نرحب بالتأييد القوي الذي أولته الدول الأعضاء للطلب الذي قدمه محفل جنوب المحيط الهادئ للحصول على مركز المراقب لدى الجمعية العامة، وهذا في حد ذاته يمثل استجابة لدعوة الأمين العام إلى النظر في سبل تحسين تنسيق جهود المحافل الإقليمية مع جهود الأمم المتحدة. وترحب استراليا أيضا بممارسة حفظ السلم الإقليمي الجارية لمساعدة بابوا غينيا الجديدة على التوصل إلى حل سلمي للحالة في بوغانفيل، واعراب الأمين العام عن دعمه لهذه الممارسة.

وإذا ثبت أن الاتفاق - وهذا لا يبدو أمرا مستحيلا - على نموذج بسيط من هذا النوع لا يمكن التوصل إليه بسهولة، فقد يكون من الجدير أن ننظر في نموذج بديل أكثر تعقيدا. ونقصد بذلك نمودجا لا شك في أنه لا يضمن من الناحية العملية الصفة الدائمة الفعالة لأكبر الدول المستثناة حاليا من المجلس، بما فيها اليابان وألمانيا. ولكنه يعطي في الوقت ذاته درجة أكبر من المرونة لهيكل المجلس وفرصا أكبر للاعتراف ببلدان أخرى عديدة تسهم اسهاما كبيرا في المنظمة. وقد يكون هذا النموذج، استنادا لهذه الأسباب، النموذج القادر على استقطاب قدر أكبر من التأييد.

ويشمل النموذج البديل هذا، بالإضافة الى الأعضاء الخمسة الدائمين الحاليين - الذين ستصبح قوة حقهم في النقض مخففة بعض الشيء، كما قلنا - إنشاء ثمانية مقاعد شبه دائمة تخصص لتوزيعها على أعضاء المجموعات الإقليمية الذين يمكن إعادة انتخابهم بصورة متتالية، بالإضافة الى المقاعد الـ ١٠ غير الدائمة الحالية. ومن المنطقي للغاية في رأينا، أن يتم في الوقت ذاته تعديل المجموعات الإقليمية الحالية لتعبر عن حقائق ما بعد الحرب الباردة. وثمة طريقة مقترحة لتوزيع المقاعد الـ ٢٣ هذه على قائمة جديدة للمجموعات الإقليمية، وهذه الطريقة مدرجة في الجدول المرفق طي نسخة هذا البيان المعممة عليكم؛ وهذا الجدول يحدد أيضا الطريقة التي يمكن بها توزيع المقاعد فيما بين المجموعات الحالية. وعلى أساس هذا النموذج، ستترك مسألة اختيار الدول التي ستصبح أعضاء شبه دائمين وطول الفترة التي ستبقى فيها الدولة عضوا في المجلس لتبت فيها المجموعة الإقليمية المعنية.

ويتطلب الأمر ادخال تعديلات تبعية على المادة ٢٣ والمادة ١٠٨ من الميثاق، وينبغي بطبيعة الحال، اغتنام الفرصة في نفس الوقت لحذف العبارات المنطوية على مفارقات تاريخية بالاشارة الى دول عدوة. واقتراح ذلك بقرار من الجمعية العامة يمكن أن يؤدي الى صياغة ترتيبات جديدة تتوخاها المجموعات الإقليمية.

من الطبيعي أن إجراء أي تغيير في عضوية مجلس الأمن سيكون محفوا بالتعقيدات والصعوبات. ولكن إذا أردنا أن ننتقل من مرحلة المناقشة العامة الى

١٠ دولارات الى ثمن بطاقات السفر الجوي عن كل قطاع دولي يتم قطعه في الرحلة مبلغا قدره ٣ بلايين دولار، وهذا يكفي تقريبا لتغطية جميع أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلم خلال العام الماضي.

وأيا كانت الاستراتيجية المعتمدة للتمويل، فمن الممكن التقليل من العبء المالي الذي تتحمله منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بدرجة كبيرة عن طريق التشديد بصورة أكبر على النهج الوقائية لحسم المشاكل. ومن الواضح للغاية أن مردود تكاليف الوقاية أكبر بكثير على المدى البعيد من نمطنا الحالي في معالجة المشكلات، إذا قدر لنا أن نعالجها، عندما تصل الى نقاط التأزم.

وإذا أريد لأجهزة صنع القرار في الأمم المتحدة أن تتمتع بالشرعية وتحظى بالتأييد الدولي في الاستجابة الى مختلف الحالات الجديدة والصعبة التي أصبح المجتمع الدولي يواجهها الآن - خاصة الصراعات المميتة وانتهاكات حقوق الانسان الجماعية التي تحدث داخل الدول - فلا بد أن تكون ممثلة لطائفة واسعة من مصالح الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ووجهات نظرها. وهذا سبب أساسي لكون توسيع عضوية مجلس الأمن مسألة ملحة بالنسبة لهذه الجمعية العامة. ويتعين علينا القول بأن شرعية مجلس الأمن في الوقت ذاته لن تعتمد في النهاية على صبغته التمثيلية فحسب بل أيضا على نوعية أدائه. وفي هذا الصدد، سيكون من الأهمية بمكان أن تطبق الجمعية العامة المعايير والمؤهلات اللازمة لعضوية مجلس الأمن المحددة في المادة ٢٣ من الميثاق تطبيقا دقيقا.

إن النموذج الذي سيفي على أبسط وجهه بالتطلعات المشروعة لأكبر الدول المستثناة حاليا من العضوية الدائمة في مجلس الأمن - بما فيها اليابان وألمانيا اللتان تؤيد مطلبهما - سيعني إنشاء خمسة مقاعد جديدة للعضوية الدائمة. وإذا افترضنا استمرار المجموعات الإقليمية الحالية، فإن ثلاثة أعضاء دائمين جددا سيأتون من افريقيا وآسيا، وواحد من دول أوروبا الغربية ودول أخرى، وواحد من أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وتفضل استراليا عدم إعطاء حق الفيتو الى أي عضو دائم جديد. وفي الوقت ذاته، نعتقد أن من المناسب أن نخفف قليلا من قوة حق النقض للأعضاء الدائمين الخمسة الحاليين، وذلك باشتراط أن يستخدم حق النقض عضوان على الأقل ليصبح نافذا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن للمتكلم التالي، وزير الشؤون الخارجية للجمهورية التشيكية، معالي السيد جوزيف زيلينيك.

السيد زيلينيك (الجمهورية التشيكية): (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ارجو أن تقبلوا سيدي، أسمى تهانئي بمناسبة انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين. واسمحوا لي أن أشكر الرئيس السابق، السفير إنسانالي، الذي أبدى مهارات دبلوماسية ممتازة في إدارة أعمال الجمعية العامة في السنة الماضية.

وأود أن أرحب بوفد جنوب افريقيا، الذي انضم إلينا بعد غياب سنوات كثيرة. ولقد كنا نتابع التطورات في ذلك البلد باهتمام خاص، وابتهجنا للتقدم الملحوظ الذي أحرزه. إن استعادة جنوب افريقيا لعضويتها الكاملة تزيد من تأكيد الطابع العالمي للأمم المتحدة، وهو ما نحبذه جميعا.

إن الجمهورية التشيكية تضطلع بجدية بالغة بالمسؤولية التي تتشاطرها عن حفظ السلم والأمن الدوليين. وينعكس هذا، من ناحية، في مشاركتنا في عمليات الأمم المتحدة في يوغوسلافيا السابقة، وموزامبيق، وليبيريا والعراق، ومن ناحية أخرى، في طموحنا لكي نصبح عضوا في منظمتي أمن المحيط الأطلسي وأوروبا - منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) واتحاد أوروبا الغربية. وهذا هو سبب انضمامنا الى الشراكة من أجل السلم، التي تتمثل احدى أولوياتها في التنسيق والتعاون بين المشاركين فيها لخدمة بعثات حفظ السلم. وتشارك الجمهورية التشيكية كذلك، قدر استطاعتها، في تقديم المساعدات الإنسانية للبلدان المنكوبة. ونحن نقتررب بسرعة من الوقت الذي سنصبح فيه قادرين على تقديم المساعدات الاقتصادية الإنمائية المباشرة أيضا.

إن الدور النشط الذي تسعى الجمهورية التشيكية الى أدائه في مجلس الأمن يرجع إلى إيماننا بأننا انتخبنا لنخدم: لا لنخدم مصالحنا الخاصة، وإنما المبادئ السياسية المحددة، بغض النظر عن المكان الذي قد تتعرض فيه تلك المبادئ للأخطار.

مرحلة المفاوضات الفعلية، فيلزم طرح عدد من المقترحات المحددة والشاملة على مائدة المفاوضات. ولست أدعي على وجه التأكيد أن النماذج التي قدمتها لتوي، هي النهج الوحيدة الممكنة، ولكني أدعي، بقوة، أن الوقت قد حان لبدأ تلك المفاوضات. وأعتقد أن آخرين يشاركوننا تصميمنا على التحرك بنية حسنة ووعي صادق، لضمان أن يكون صرح الأمم المتحدة خلال السنوات الخمسين المقبلة ثابتا، وأن يكون مجلس الأمن الموسع، في شرعيته الجديدة، الأساس الراسخ لذلك الصرح.

وترغب استراليا في أن تكون الأمم المتحدة، أثناء السنوات الخمسين المقبلة عاملا نشطا ومؤثرا في مجال التسوية السلمية للمنازعات. نريد لها أن تكون عاملا حفازا في عملية بناء السلم الدولي، والعمل على تعزيز القانون الدولي، والحد من سباقات التسلح وعكس اتجاهها، وبناء الثقة وتشجيع الحوار بين الدول والتصدي للأسباب الكامنة وراء انعدام الاستقرار، بما في ذلك الصراعات الداخلية. نريد من الأمم المتحدة أن تعزز التنمية العادلة والمستدامة، وتنسق الاستجابات إزاء الأزمات الإنسانية، وذلك من خلال تنسيق أكثر فعالية مع المؤسسات الدولية الاقتصادية والمالية الرئيسية. نريد لها أن تبرز على نحو أكثر قوة في مجال تعزيز المعايير العالمية لحقوق الإنسان وضمان احترامها من جانب الحكومات. نريد للأمم المتحدة أن تواصل تحقيق أهدافها المتمثلة في السلم والتنمية وحقوق الإنسان بطريقة متكاملة ومنسقة، على أن يكمل كل هدف الأهداف الأخرى، بدلا من أن تتنافس فيما بينها. ونريد لها أن تكون منظمة واثقة من تلقي الدعم المخلص من الدول الأعضاء فيها، ومن الحصول على جميع الموارد المالية التي تحتاج إليها للوفاء بالتزاماتها.

وباختصار، نريد للأمم المتحدة أن تصبح المنظمة التي توخاها ميثاقها. ومن بين الأهداف ذات الأولوية لترشيح أنفسنا للانتخاب لعضوية مجلس الأمن للفترة ١٩٩٧-١٩٩٨، المساعدة في بناء أمم متحدة على النحو الذي ذكرناه. وإننا نؤمن بأن لدينا مساهمات قيمة لتحقيق تلك المهمة، ونتطلع الى العمل الوثيق مع جميع زملائنا الأعضاء في عملية تشكيل الأمم المتحدة بحيث تكون قادرة تماما على تلبية احتياجاتنا وآمالنا جميعا في المجتمع الدولي، على مدار السنوات الخمسين التالية.

بالبشرية منذ الحرب العالمية الثانية. ذلك أن نطاق ووحشية عملية الإبادة التي حدثت في رواندا يستعصيان على الفهم. فهي أبعد من أن تكون "مجرد" حرب أهلية، ونحن نواجه صعوبة بالغة لكي نعثر على شيء مماثل لها. إننا نرحب بموقف المصالحة الذي تتخذه الحكومة الرواندية الجديدة.

وقد أثارت القوة المتعددة الجنسيات في هايتي بقيادة الولايات المتحدة كثيرا من الآمال في المرحلة الأولى من عملياتها. وسوف تتمثل مهمتها الصعبة في كبح العنف، والأصعب من ذلك، منع العنف في مجتمع لم يعرف أسلوبا آخر لحل خلافاته السياسية إلا نادرا.

ولحسن الحظ أن الشرق الأوسط يتجه نحو السلم، ونحن نهنيئ زعماء إسرائيل وفلسطين والأردن وغيرها من الدول الذين أظهروا بقدر وافر أنه يمكن حل حتى أكثر المشاكل صعوبة في العالم.

وقامت الأمم المتحدة، في بعض الظروف، بدور شجاع في المنطقة. ونذكر في هذا المجال حالة تحرير الكويت. وقد أصررنا منذ نشوب حرب الخليج، على أن يفي العراق بجميع متطلبات قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع. ونحن نشعر بتقدير كبير لما تقوم به اللجنة الخاصة للأمم المتحدة من أعمال، كما أحطنا علما مع الاهتمام الجاد بعدد من التدابير التي اتخذها العراق للوفاء بمتطلبات قرارات مجلس الأمن بشأن أسلحة الدمار الشامل. غير أننا لا نزال نتطلع إلى صدور إعلان من السلطات العراقية المختصة بالاعتراف باستقلال الكويت وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المحترمة دوليا.

ويذهب هذا الاستعراض أيضا إلى أن جزءا كبيرا من جدول أعمال مجلس الأمن يتصل بعمليات حفظ السلم. وقد تزايد عددها بعد نهاية الحرب الباردة زيادة مثيرة للاهتمام، وبتكاليف ترتفع بسرعة هائلة. ولا يمكن بالطبع الاستمرار على هذا المنوال. والشرط الأول لجعل المنظومة بأكملها في وضع صحيح هو ممارسة التحفظ في الأذن بعمليات حفظ السلم. ويتوجب على الأمم المتحدة، في مجال حفظ السلم، مثل سائر أوجه عملياتها، أن تتصرف في حدود إمكانياتها.

ولقد تناول مجلس الأمن في الشهور الأخيرة عدة أوضاع استثنائية بالفعل. ودعوني أناقش بعضا منها.

فمن الأزمة في يوغوسلافيا السابقة، أصبح الوصول إلى التسوية السياسية هدفا رئيسيا للدبلوماسية العالمية. وتشكل قوة الأمم المتحدة للحماية عنصرا حاسما في معالجة هذه المشكلة، وتفخر بلادي بكون كتيبة ميكانيكية لها تشترك في هذه القوة.

لقد اتخذت بلغراد، بقبولها خطة فريق الاتصال، خطوة مفيدة نحو إيجاد حل شامل لمشاكل المنطقة. ورحبنا كذلك بإغلاق بلغراد الحدود مع البالي. واستجاب مجلس الأمن من خلال إعادة تقييم شدة الجزاءات المفروضة على بلغراد، على أمل أن يصبح تغيير موقفيها تغييرا جديا ودائما. وسنبحث بعناية، رغم هذا، تقارير المراقبين الدوليين عن مدى تقيد بلغراد بغلق حدودها الدولية مع جمهورية البوسنة والهرسك.

إن الاعتراف المتبادل بين دول يوغوسلافيا السابقة، في إطار حدودها المعترف بها دوليا، أهم خطوة تالية يمكن اتخاذها، وهي خطوة هامة لجميع بلدان المنطقة.

إننا نتابع عن كثب العمليات التي تضطلع بها قوات كمنولث الدول المستقلة، وتعاونها مع بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في جورجيا. وتعتبر حالة جورجيا في نظر بعض المراقبين حالة نموذجية: فقد كانت هذه أول مرة ضمت فيها عملية لحفظ السلم - وهي بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في جورجيا - قوات لدولة من المنطقة. وهي أيضا أول مرة يرحب فيها مجلس الأمن بالفعل باستخدام قوة تسيطر عليها تلك الدولة - وهي قوات كمنولث الدول المستقلة - لتسوية صراع محلي. وطبقا لهذا الرأي. قد يكون التعاون بين بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في جورجيا وقوات كمنولث الدول المستقلة في جورجيا بمثابة نموذج يحتذى لتسوية صراعات معينة أخرى في أماكن أخرى من كمنولث الدول المستقلة. وتؤمن الجمهورية التشيكية إيماننا قويا بأن كل عملية لحفظ السلم عملية فريدة في نوعها. وكل صراع له طبيعة مختلفة. ومن ثم، فإن كل عملية يتعين تقييمها استنادا إلى خصوصياتها.

شهدت إفريقيا، القارة التي ينتمي إليها رئيس الجمعية العامة، عددا من افضل المآسي التي حلت

تدعو الضرورة إلى إجراء إصلاح جذري لنظام التمويل الحالي للتغلب على الأزمة في مجال تمويل حفظ السلم. ونؤيد تأييدا قويا فكرة الاستعاضة عن الآلية التحكيمية القائمة بنظام يستند إلى معايير نموذجية وموضوعية وقابلة للقياس. كما نؤيد فكرة إنشاء هيئة مستقلة لدراسة مبدأ قدرة البلدان على الدفع. وينبغي أن يكون هذا المبدأ المعيار الأساسي في تحديد جدول الأنصبة المقررة.

وتفي الجمهورية التشيكية بالتزاماتها المالية إزاء الأمم المتحدة بالكامل وفي الوقت المحدد. وسددت أيضا الحصة المناسبة من الالتزامات المترتبة على تشيكوسلوفاكيا السابقة. بيد أنه لم يحدد بعد نصيب بلدي في نفقات عمليات حفظ السلم، إذ أن ذلك رهن بتحديد الفئة التي يندرج تحتها. وينبغي تسوية هذه المسألة في سياق الاتفاق على معايير موضوعية لتقرير هذه الأنصبة بوجه عام.

أدت زيادة عدد عمليات حفظ السلم إلى تفاقم الأخطار التي يواجهها أفرادها. لذلك نرى من الضروري بصفة خاصة أن يستكمل، في أقرب وقت ممكن، إعداد اتفاقية بشأن المسؤولية عن الاعتداءات على أفراد الأمم المتحدة والمرتبطتين بها. وفي العام الماضي، كنا على دراية نافذة بالحاجة إلى استجابة أكبر من جانب مجلس الأمن لأفراد الأمم المتحدة عامة. ولا تزال هذه الضرورة قائمة ولكن بعض التقدم الضئيل قد تحقق. وأصبحت لقاءات أعضاء مجلس الأمن مع البلدان المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلم الكبرى معتادة بدرجة أكبر، وربما أصبحت روتينية أيضا.

ولا ريب في أن تحسين التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية سيؤدي إلى زيادة فعالية كليهما في معالجة الأزمات الدولية. ونحن نهتم بصفة خاصة بتعزيز التعاون من جانب الأمم المتحدة ليس فقط مع مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وإنما أيضا مع منظمة حلف شمال الأطلسي. وهذا هو سبب طرحنا، في كانون الثاني/يناير، أثناء تولينا رئاسة مجلس الأمن، الاقتراح بعقد حلقة دراسية للأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية. ولئن كنا ندرك تماما أن لكل منها ميثاقا وطابعا وخاصية، فإننا لا نزال نعتقد بأن التبادل المستمر للخبرات يمكن أن يثري كامل النظام الدولي للدبلوماسية المتعددة الأطراف. ونشيد بالأمين العام

هناك تدفقان ماليان يحددان بالطبع الوسائل التي تملكها الأمم المتحدة. فهناك من ناحية التدفق الخارجي: وهو دالة مدى اضطراب عالمنا وأي من المتاعب نختار أن نعالجه. ويوجد من ناحية أخرى التدفق الداخلي: وهو دالة الإنصاف في تقسيم العبء المالي وانضباط كل دولة عضو في تحمل نصيبها.

ولا تحضرنا سوى بضع عمليات صادفها النجاح بقدر كبير. ولنلق نظرة أدق على إحدى هذه العمليات وهي عملية الأمم المتحدة في موزامبيق. في تلك العملية سنجد العوامل الناجحة التالية: خطة سلم وضعت على نحو جيد؛ وولاية واقعية لقوة الأمم المتحدة؛ وحقيقة أن السياسيين المعنيين يضعون مصالح بلدهم فوق أي اعتبار آخر؛ وحماسة أفراد الأمم المتحدة بتنفيذ ولايتهم؛ وتوقيت العملية. ويمكن للمرء أن يتساءل عما إذا يمكن اليوم تجميع القوات الضرورية.

وهناك، على خلاف ذلك، عدد من عمليات حفظ السلم تواجه مصاعب. فخطة السلم في أنغولا، مثلا، ربما لم يجر إعدادها بصورة جيدة؛ وما القتال الذي نشب بعد الانتخابات إلا نتيجة لاحتفاظ القوى المتصارعة بجيوشها دون مساس بها. وفي الصومال، يبدو أن الفصائل لا تتفق حتى على وجود خطة للسلم في المقام الأول. وهذا ربما هو الحال في ليبيريا أيضا، وفي يوغوسلافيا السابقة لا تتناسب قوة جنود قوة الأمم المتحدة للحماية من عدة نواح مع ولايتهم.

لذلك يجب أن نستخلص الدروس اللازمة. ومن المهم للغاية بحث عوامل النجاح الرئيسية في العمليات الناجحة ومحاولة كفاءة توافرها في كل عملية لحفظ السلم، غير أن الدرس الأساسي هو: أن الأمم المتحدة ليست العلاج الوحيد لكل العلل في العالم. وكثيرا ما تلجأ إلى مجلس الأمن فصائل لا تستطيع الاتفاق فيما بينها على أي شيء. ولكن يتعين علينا الإصرار على مبدأ واحد: بوجه عام، يجب على شعب البلد وزعمائه أن يبرهنوا على استعدادهم لمعالجة مشاكلهم قبل أن تأتي الأمم المتحدة لتقدم المساعدة لهم.

هذا، بوجه عام، عن التدفق الخارجي للموارد. وفي الوقت ذاته تواجه الأمم المتحدة أزمة مروعة بشأن التدفق الداخلي.

إن خطر الانتشار النووي لم يختف. والمناقشات الجارية مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أحد الأمثلة التي تبرهن على هذه المقولة. ونحن نؤيد التمديد اللانهائي وغير المشروط لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وسنناصر هذا الموقف في المؤتمر الاستعراضي الخامس في السنة المقبلة. ونؤيد زيادة دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في التحقق من كفاءة التقييد بالمعاهدة.

إننا نحذ تسريع العمل بشأن معاهدة حظر الشامل للتجارب. ونشاطر الرأي القائل بأنه ينبغي حظر إنتاج المواد الانشطارية من أجل الأسلحة النووية والنبائط النووية المتفجرة. ونؤيد الإبقاء على الوقف المفروض على التجارب النووية والتوصل إلى اتفاق بشأن حظر جميع تلك التجارب علاوة على مواصلة المفاوضات بشأن تحديد الترسانات النووية وبشأن التدابير الضرورية لمنع الاتجار غير المشروع بالمواد النووية.

إن عالمنا عالم صغير مليء بالمشاكل استغل بسلم عالمي لما يقرب من ٥٠ سنة إلا أنه زاهر بالحروب المحلية؛ وتوجد الوفرة فيه جنباً إلى جنب مع الفقر، وقد تحقق النجاح في جنوب أفريقيا والتقدم في الشرق الأوسط، إلا أن البوسنة ورواندا تمزقتا إرباً. هذه كلها وغيرها كثير، هي الصفات المميزة لعالم اليوم، وهي تنعكس في الواقع الحالي للأمم المتحدة. وعندما يجتمع زعماء العالم هنا في السنة المقبلة فإننا نلجج بحرارة أن يحتفلوا بمرور ٥٠ سنة على نشأة منظمة أصبحت أكثر نجاحاً في عالم يكون قد اقترب كثيراً من السلم الشامل والرخاء والديمقراطية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن للنائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير مالية دولة الكويت معالي السيد ناصر عبد الله الروضان.

السيد الروضان (الكويت): السيد الرئيس، يسعدني أن أقدم لكم باسم وفد دولة الكويت، تهنئتنا الصادقة على انتخابكم بالاجتماع رئيساً للدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة؛ مقرنا هذه التهنئة بالإعراب عن الثقة في قيادتكم على إدارة مداولات هذه الدورة بقدرة وكفاءة. وما من شك في أن هذه

على قيامه بتنظيم الاجتماع الأول في أوائل هذا العام على الأسس المشار إليها أعلاه.

إن شكل مجلس الأمن في المستقبل قضية من أهم القضايا التي ستعالجها الجمعية العامة في دورتها الحالية. وينعكس الجهد المبذول حتى الآن ما جاء في تقرير السفير إنسانالي، رئيس الفريق العامل المخصص. إن الدور الأساسي لمجلس الأمن - صيانة السلم والأمن الدوليين - يحدد وضعه الفريد. وليس ثمة شك بشأن الحاجة إلى المجلس أو تأثيره على الشؤون الدولية. وينبغي الحفاظ على هذا الوضع الاستثنائي للمجلس.

وهكذا فإن الجهود المبذولة لتحسين تشغيله ستستتير باعتباريات أخرى. إذ يتعين عليه أن يستحوذ على قدر أكبر من ثقة الدول الأعضاء. بل إن المجلس يتعين عليه، حتى بعد إدخال إصلاحات عليه، أن يبقى صغير الحجم إلى حد ما للحفاظ على كفاءته. وإذا ما تحسن عمله، فلا ينبغي أن يكون ذلك راجعاً إلى زيادة في الحجم أو توسعاً في المسؤوليات وإنما إلى تعزيز سلطته. إن البلدان التي ينبغي النظر في منحها عضوية دائمة جديدة هي تلك التي لديها القدرة الاقتصادية والسياسية والعسكرية لمساهمة في صون الأمن العالمي، والتي لديها الاستعداد للاضطلاع بالمسؤوليات التي تنطوي عليها العضوية الدائمة، والمستعدة للمشاركة بنشاط في تنفيذ قرارات مجلس الأمن. والعامل الأساسي في رأينا هو النفوذ العالمي للمرشحين. إن مبدأ الإجماع ونقيضه - أي سلطة النقض - عبرا في ١٩٤٥ عن المسؤولية الأساسية للدول الكبرى إزاء صون السلم العالمي. ومنذ تفكك العالم الثنائي الأقطاب، زادت هذه المسؤولية بأكثر من ذلك على أية حال. ولذلك فإننا نحذ الحفاظ على مبدأ الإجماع.

وإننا نشعر بالابتهاج لأن الدورة الماضية للجمعية العامة أسفرت عن استحداث منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان، وإنني أهني السفير أياً لا سو على تعيينه لهذا المنصب. وقد دلل خلال الأشهر القليلة جداً التي قضاها في منصبه على فائدة ذلك المنصب. ولا يساورنا الشك في أن الدورة الحالية للجمعية ستواصل العمل في هذا الشأن بتنفيذ المزيد من توصيات مؤتمر فيينا الدولي لعام ١٩٩٣ بشأن حقوق الإنسان.

لقد تبدل العالم في عقائده ونظرياته وفي نظامه وعلاقاته. وتفاعلت الأمم المتحدة مع هذا التبدل، وتجاوزت مرحلة صدام العقائد إلى مرحلة الاعتماد المتبادل. ونظرة سريعة على مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية في الآونة الأخيرة توضح هذه الحقيقة، فمن قمة الأرض التي عنيت بالبيئة في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢، إلى مؤتمر حقوق الإنسان في فيينا عام ١٩٩٣، إلى مؤتمر السكان الذي انتهى قبل أيام في القاهرة، إلى مؤتمر التنمية الاجتماعية الذي سيعقد في كوبنهاغن ومؤتمر المرأة في بيجينغ في العام القادم.

وفي هذا الصدد، فإن الكويت تدعم الاتجاه نحو التجديد والتطوير، والخروج من جمود الماضي في حركة متواصلة لتجديد البناء الدولي وجعله منسجما مع المستجدات العالمية. ومن هذا المنطلق، فإننا نساهم في المساعي التي تبذلها الجمعية العامة ولجانها المتخصصة لتطوير آليات هذه المنظمة، وتنشيط أجهزتها وجعلها أكثر قدرة على التجاوب مع الاحتياجات المتزايدة لدور ومساهمات الأمم المتحدة في القيام بأهداف ميثاقها.

إننا نتطلع بالذات إلى تطوير عمل وتركيبه وفاعلية مجلس الأمن لجعله يعكس بشكل أدق حقائق التغيير التي شهدتها العالم، ويتماشى مع طموحات أعضاء الأمم المتحدة.

وترى الكويت أن جهودنا الجماعية في المرحلة الراهنة يجب أن تتركز على صياغة الرؤية المستقبلية لنظام دولي نريده أن يركز على الحقائق التالية:

أولا، أن يكون النظام الذي نريد تحقيقه في منطقته وجوهره نظاما يستلهم العقل، ويحتكم الحوار والاقناع ونذب القوة، ويرفض العدوان، ويدين الإرهاب، ويحترم حق الجميع في اتباع السياسة التي تحقق المصالح لكل دولة في إطار علاقات دولية قائمة على مبادئ العدل والمساواة والشرعية وحكم القانون والالتزام بالمواثيق الدولية، وفي مقدمتها ميثاق الأمم المتحدة.

ثانيا، التأكيد على بناء الإنسان والتركيز على متطلبات التنمية، بدلا من تكديس أسلحة الدمار الشامل، وتبديد ثروات الشعوب في مغامرات عدوانية خاسرة. وللكويت هنا رؤية خاصة خرجت بها من خلال تجربتها

صفات أهلتكم لتولي هذا المنصب الهام. وإنني في هذا المقام، أنوه بالعلاقات الطيبة التي تجمع الكويت ببلدكم الصديق.

كما أحيي الجهود التي بذلها سعادة السيد صامويل إنسانالي، رئيس الجمعية العامة السابق، خلال فترة رئاسته؛ وأشيد بالكفاءة التي أظهرها في إدارة شؤون الجمعية، وأسجل تقدير وفد الكويت للانجازات التي حققتها قيادته.

ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أجدد تقدير الكويت، حكومة وشعبا، وتقديري الخاص للأمين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس بطرس غالي على جهوده الدؤوبة في إدارة شؤون المنظمة ورفع لوائها خدمة للبشرية جمعاء. إن الكويت تدعم جهود الأمين العام واهتمامه الخاص في تنفيذ وثيقة خطة السلام التي بلور فيها مفهومه للدبلوماسية الوقائية.

تحتفل الأمم المتحدة في العام القادم بمرور ٥٠ عاما على إنشائها كمنظمة تضم دولا ذات سيادة تنظم العلاقات فيما بينها مبادئ وأهداف جسدها ميثاق الأمم المتحدة، جوهرها بناء السلام، وتحقيق الاستقلال، وتوفير الحرية، والانطلاق نحو البناء والازدهار، والخروج من واقع اليم إلى فصل آخر تنال فيه الشعوب حريتها، وينتهي فيه الاستعمار، ويتعاضم فيه مبدأ حق تقرير المصير، والعمل على تحرير الإنسان من القهر والخوف ومن التخلف والجهل، وتوفير الأمن والاطمئنان للشعوب.

وجاءت حصيلة هذه السنوات الطويلة بانجازات تاريخية كبرى، رغم التحديات ورغم الصعاب التي واجهتها تحركات الشعوب نحو تحقيق استقلالها وتأكيد شخصيتها. وأسهمت هذه الانجازات في التوصل إلى المرحلة التي نعيشها الآن في صياغة الرؤية الجماعية المستقبلية. ولقد أسهمت الأمم المتحدة بجهود رائدة في السعي نحو الوصول إلى الأهداف والمبادئ التي تركز عليها هذه المنظمة. كانت القضية الأولى تحرير الأوطان، وأصبحت القضية الأولى تطوير مستوى حياة الإنسان. كان الصراع نحو الاستقلال، وصار الصراع الآن نحو تأكيد حق الإنسان في الحياة الحرة الكريمة.

غزة وأريحا، كخطوة أولى وهامة على طريق ممارسة شعب فلسطين حقه المبدئي في تقرير المصير.

كما أن الاتصالات جارية الآن بغية استئناف المفاوضات أيضا على المسارين السوري واللبناني من أجل تحقيق سلام عادل يشمل جميع المسارات ويتناول، كما نأمل، بعدالة ومسؤولية قضايا ومصالح كل الأطراف المعنية مباشرة بذلك. وقد أيدت الكويت هذه المساعي، وشاركت في الاجتماعات المتعددة الأطراف وفق قناعة أساسية بأن تلك الصيغة لا يمكن أن تتقدم ما لم يتم إحراز تطور جوهري على جميع المسارات الثنائية، وأن التعددية رافد داعم للثنائية وليست صيغة لتجاوزها. فبهذه الروح شاركت الكويت في الاجتماعات الإقليمية وفق إيماننا بأن دعم عملية السلام في الشرق الأوسط هي مسؤولية جماعية تتحمل أعباءها الأسرة الدولية وأن نفعها سيعود على المجتمع الدولي كله وليس فقط على أطراف معينة منه. لقد شاركت الكويت في الاجتماعات المخصصة للتنمية الاقتصادية في مناطق الحكم الذاتي وقدمت ٢٥ مليون دولار للإسهام في بناء المؤسسات اللازمة لقيام السلطة الوطنية الفلسطينية.

لقد تحمل شعب فلسطين خلال الأعوام الماضية ظلما قاسيا بفقدانه لأراضيه، وحرمانه من تقرير مصيره، ومنعه من إقامة دولته. ونتطلع الآن إلى أن يتمكن هذا الشعب المشهود له بالحيوية والتصميم من ممارسة حقوقه كاملة مثل ما نالت الشعوب الأخرى حقوقها كاملة، وأن يقيم دولته وعاصمتها القدس الشريف.

إننا نؤكد مرة أخرى أن الأسس الثابتة لتأمين الاستقرار الدائم والسلام الشامل، كما جاءت في القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ومبدأ السلام مقابل الأرض، تستدعي العزم القوي على توفير التقدم على جميع المسارات، ولا سيما المسار السوري الذي يشكل حجر الزاوية في بناء عملية السلام، وذلك بالانسحاب الكامل من الأراضي السورية المحتلة. وكذلك التنفيذ الكامل وغير المشروط لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) الذي يدعو إسرائيل للانسحاب الكامل من جنوب لبنان.

في عالم اليوم، الذي يتميز بتشابك المصالح، والسلوك المتحضر والانسجام مع قواعد السلوك الدولي

المريرة إبان الاحتلال العراقي الغاشم. وخلاصة هذه التجربة هي أن الاهتمام بالتنمية البشرية ينبغي أن يمثل الآن تحولا نوعيا في اهتمامات المجتمع الدولي.

ثالثا، تدعيم الحوار بين الشمال والجنوب لتحقيق تقارب في مستويات المعيشة، بحيث لا يحتكر الشمال الازدهار وحده، ولا يترك الجنوب وحيدا في مجابهة الفقر. لقد آن لنا جميعا أن ندرك أن الأمن الجماعي سيبقى منقوصا في أبعاده وغير مستتب في أسسه في ظل رفاه القلة وبؤس الأغلبية.

رابعا، الإصرار على تصفية ما تبقى من ألوان التفرقة العنصرية ومقاومة السياسات العنصرية الجديدة التي أفرزها انهيار النظام القديم، تلك السياسات التي تلجأ إلى القوة لتحقيق مكاسب توسعية؛ وتستهدف الاستيلاء على الأرض بالقوة تحت شعار التطهير العرقي وما يصاحبه من إطلاق العنان لغرائز القتل والتدمير على نحو لا يستقيم مع عقل أو خلق. وإننا مدعوون لمقاومة هذا النهج الإجرامي، لكي يتولد للشعوب جميعها الاحساس المشترك بوحدة المصير.

وفي هذا السياق، فإنني أحيي قيادة جنوب افريقيا وأهنئ شعبها على الانتصار الذي حققه على نظام الفصل العنصري بتضحيات جسام ونضال شاق طويل. وإنني على ثقة بأن استئناف جنوب افريقيا المتحررة من قيود العنصرية لأعمالها في الأمم المتحدة سيسهم مع الأيام مساهمة كبيرة في مداولات المنظمة لترسيخ العدالة والمساواة، مستفيدين من التجربة الثرية التي خاضها شعبها في نضاله لدحر العنصرية.

في مجال تحقيق الآمال الواسعة بتشديد السلام الدائم القائم على العدل، شهدت منطقة الشرق الأوسط تطورات يمكن أن تكون منعطفات تاريخيا في سجل الانجازات الإنسانية في مواجهة بؤر التوتر التي تهدد الأمن والاستقرار في جميع بقاع العالم. فقد تم التوقيع على اتفاق يشكل أساس التسوية العادلة بين الأردن وإسرائيل، بعد أن اتفق الطرفان على إنهاء حالة الحرب بينهما.

كما بدأت السلطة الفلسطينية في تحمل مسؤولياتها في إدارة الحكم ضمن المناطق المحتلة في

اللازمة لتجاوز هذه المشكلة الإنسانية التي يستعملها النظام العراقي كورقة سياسية يساوم عليها لتحقيق منافع خاصة به.

رابعاً، الوفاء بجميع البنود التي جاءت في قرارات مجلس الأمن المتعلقة بعدوانه على دولة الكويت وهي إعادة الممتلكات، والتعويضات، والتطبيق الملموس للفقرات المتعلقة بنظام التسليح، والتخلص من أسلحة الدمار الشامل، ووضع المراقبة الدائمة على صادراته ووارداته.

خامساً، أن يسلك العراق سلوكاً إقليمياً لا يتعارض مع الأمن والاستقرار في المنطقة، وأن يفي بشروط حسن الجوار مع دول المنطقة وذلك بنبذ أطماعه والتخلي عن سياسة الابتزاز، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، والكف عن الإرهاب ومساندته، وإزالة النزعة العدوانية التي يتميز بها النظام العراقي.

نجدد مرة أخرى التأكيد على أننا في الكويت ندرك معاناة الشعب العراقي ونتعاطف مع هذا الشعب الذي تحمل الكثير من النظام المفروض عليه بالقوة، هذا النظام الذي يرفض الاستفادة من الآلية التي تسمح له بتصدير النفط وفق القرارات ٧٠٦ (١٩٩١) و ٧١٢ (١٩٩١). كما أننا حريصون على وحدة الأراضي العراقية، والحفاظ على السلامة الإقليمية للعراق، وهو أمر أساسي في تحقيق الاستقرار في المنطقة.

إن قرارات مجلس الأمن هي كل لا يتجزأ وهي وحدة سياسية قانونية ولا يمكن التسامح مع الأساليب التي يتبعها النظام العراقي في انتقاء الفقرات التي يختارها والتي لا تمس جوهر المشكلة، متصوراً بأنه قد يخلق ثغرات في صلاية موقف مجلس الأمن. ولذلك فإن الكويت تحيي هذه الوحدة في الموقف الذي عبر عنه مجلس الأمن خلال المراجعة الأخيرة لنظام العقوبات على العراق والتي تمت في اليوم الـ ١٤ من الشهر الماضي، حيث أكد المجلس على أن موضوع سيادة وحدود الكويت بموجب القرار ٨٣٣ (١٩٩٣) هو الجوهري، وهو الذي يشكل أولويات المجلس في تعامله مع نظام العقوبات.

إن الكويت تضع في مقدمة أولوياتها مسألة ضمان الاستقرار في منطقة الخليج. ولهذا، فإننا نعمل بكل إخلاص مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

المستنير؛ في عالم اليوم الذي وصلت فيه موجات الانفتاح إلى أقصى البقع، يظل النظام العراقي مهدداً للأمن والاستقرار في المنطقة، مواصلاً سياسته في تحدي الإرادة الدولية ممثلة في مجلس الأمن، رافضاً الامتثال غير المشروط لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوانه على دولة الكويت، متبعاً أساليب متنوعة في التحايل والمماطلة والغموض والانتقاء.

فرغم مرور أربع سنوات على هزيمة النظام العراقي وطرد قواته من الكويت ورغم قبوله لقرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرار ٦٨٧ (١٩٩١) الذي يضع شروط وقف إطلاق النار ويضع الترتيبات الضرورية للأمن الإقليمي، فإن النظام العراقي ما زال يرفض التعامل مع جوهر المشكلة، ألا وهي الاعتراف بدولة الكويت وسيادتها ضمن الحدود التي رسمتها وأقرتها وصادقت عليها الأمم المتحدة، كما ضمنها مجلس الأمن في قراره ٨٣٣ (١٩٩٣) الصادر بموجب الفصل السابع من الميثاق.

إن صلاية موقف الأسرة الدولية في وجه مناورات النظام العراقي ووحدة مجلس الأمن وتصميم المجتمع الدولي على ضرورة وفاء النظام العراقي بجميع الشروط والقرارات التي صدرت عن مجلس الأمن هو الرد الصحيح على موقف التحدي الذي ما زال يتخذه النظام العراقي.

إن سياستنا في الكويت حيال هذا الموضوع المصيري تتمثل بما يلي: أولاً، على العراق أن ينفذ بدون قيد أو شرط جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوانه، وأولها القرار ٦٨٧ (١٩٩١).

ثانياً، أن يقبل العراق بالقرار ٨٣٣ (١٩٩٣) الخاص بترسيم الحدود بين العراق ودولة الكويت. وتصر الكويت على أن ذلك القبول يجب أن يأتي بصورة واضحة لا تحتمل اللبس أو الغموض، وبصورة موثقة صادرة عن مجلس قيادة الثورة، وعن المجلس الوطني العراقي وينشر في الجريدة الرسمية العراقية. وبرسالة تتضمن كل ذلك توجه إلى مجلس الأمن وتودع كوثيقة في سجلات الأمم المتحدة.

ثالثاً، أن يتعاون العراق مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر بصدق ونية حسنة للتعرف على مصير الأسرى والمحتجزين الكويتيين وغيرهم، وأن يظهر الجدية

إن حقائق عالم اليوم لا تسمح لنا بالتقليل من خطورة المشاكل التي تواجهها الدول النامية في سعيها لتحقيق تقدم اقتصادي، وتنفيذ متطلبات إعادة ترتيب شؤونها وهيكلها الاقتصادية والوفاء بمستلزمات الديون، والتعامل بجدية مع مصاعب التضخم. وقد كنا في الكويت من السابقين في التعرف على هذه الصعوبات واتخذنا مبادرة لإسقاط الديون المستحقة على الدول النامية، وتوسعنا في أنشطة الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية. كما عززنا المساهمات في المؤسسات المالية الإقليمية والدولية.

وقد كان لبلدي دور الريادة ولأكثر من عقدين من الزمان في تقديم المساعدات للدول النامية حيث بلغت مساعدات الكويت أكثر من ٤ في المائة من ناتجها القومي سنويا وهي تزيد أربعة أضعاف عن النسبة المقترحة للمساعدات. ونأمل أن تزيد الدول المتقدمة في مساهمتها التنموية وذلك لتقليل الفروق في مستويات المعيشة.

إن تقريب المستويات عامل مؤثر في تحقيق السلام والاستقرار العالمي. وإن توفير فرص العمل واتساع فسحة الأمل كلها عوامل هامة لجلب الطمأنينة والعيش في انسجام بين شعوب العالم.

وفي هذا الإطار، نرحب باتفاق الغات ونرجو أن تكتمل المصادقة على هذا الاتفاق الذي جاء حصيلة مفاوضات مضيئة تراعي حقوق الجميع.

إن الحوار والتفاهم والتقارب سمات للعلاقات الدولية تيسر سبل تعاوننا ومساعدتنا الجماعية كأسرة إنسانية تسعى إلى سد احتياجاتها وتحقيق تطلعاتها مستفيدة من ثمار التكنولوجيا ومن منجزات العلم. حقا، لقد أضحى هذا الكوكب الأرضي قرية كونية يعرف كل منا ما يدور فيها بفضل ثورة العلم، وقفزات المواصلات والاتصالات، وفنون الإعلام.

وهذا كله هو من حصيلة التعاون الإنساني إقليمي ودوليا. ولا شك أن هذا التعاون المبني على الحوار والتفاهم هو الطريق الصحيح نحو تحقيق السلام والاستقرار والرفق.

لإزالة كافة المسائل العالقة بين إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة بشأن الجزر الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، على أساس من الحوار المنطلق من احترام الحقوق والمواثيق. ولذلك فقد أيدنا التوجه الأخير لدولة الإمارات العربية المتحدة باللجوء إلى محكمة العدل الدولية، باعتبارها الجهة الدولية المختصة لحل النزاعات بين الدول. وإننا نشق في حكمة طرفي النزاع وحرصهما على تسوية عادلة لهذه القضية وعبر الطرق القانونية والسلمية وبما يكفل حقوق دولة الإمارات العربية المتحدة.

تتابع الكويت بقلق الأوضاع في أفغانستان. وهي تناشد الفرقاء هناك بوضع مصلحة الشعب الأفغاني فوق كل اعتبار، وتدعو إلى التوقف عن الاقتتال، ومساعدة الأمم المتحدة في جهودها الحالية لتحقيق الوحدة الوطنية والتركيز على البناء.

كما أننا نتألم لاستمرار تردي الأوضاع في الصومال الشقيق، ونناشد الأطراف المتنازعة بتغليب الحكمة، ومصلحة الشعب الصومالي على ما عداه، والسعي المخلص لتحقيق الوفاق الوطني الذي يحفظ للصومال وحدته واستقلاله.

تستأثر مأساة شعب البوسنة والهرسك باهتمام الكويت، حكومة وشعبا. فعلى الرغم من تفاؤلنا بنجاح مجموعة الاتصال المعنية في الوصول إلى خطة متكاملة للسلام في تلك المنطقة، ومسارعة مسلمي البوسنة والكروات بقبول هذه الخطة المدعومة دوليا، رغم أنها لا تلبى جميع مطالبهم المشروعة، إلا أن صرب البوسنة، وبتحد ظاهر للإرادة الدولية، رفضوا تلك الخطة، معتمدين على استخدام القوة لفرض الأمر الواقع وانتزاع مكاسب إقليمية على حساب الآخرين.

إن الكويت ترى أنه بات لزاما على مجلس الأمن أن يسارع إلى رفع الحظر على توريد السلاح لمسلمي البوسنة كي يتمكنوا من الدفاع عن أنفسهم في وجه المعتدي.

فلا يجوز أن يُسمح في عالمنا أن نكون شهودا على نهج تتحكم فيه القوة الغاشمة للأقلية بالحقوق المشروعة للأغلبية.

ذات أهمية حيوية لجميع الشعوب، وإساءة استعمال ميزة حق النقض التي تنطوي على مفارقة تاريخية، وهو الحق الذي منحه الميثاق لمجموعة من الدول ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن.

إن ما يتصف بالإلحاح كفالة أن تسود الديمقراطية في العلاقات الدولية وفي الأمم المتحدة. ويجب علينا كفالة احترام الميثاق ووضع حد لانتهاكه على نحو منظم من جانب أقوى الدول.

عشية الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، يتحتم إضفاء الطابع الديمقراطي على المنظمة دون أي إبطاء. فلقد آن الأوان لتتوقف هذه المؤسسة عن رعاية مصالح حفنة من الدول العظمى.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ميشرا (الهند).

إن رئيس الجمعية - الإبن الموقر من أبناء القارة الأفريقية، الذي يشرفنا جميعاً بانتخابه للرئاسة - يدرك تماماً أن الصومال لا يزال حية في أذهاننا. إن مأساة الجوع والمجاعة القاتلة في تلك الدولة الشقيقة لا تزال مستمرة، حتى وإن كانت نشرات التلفزيون الإخبارية لا تذيب الآن الصور المروعة التي سبقت ما سمي بالغزو الإنساني الذي تبنته هذه المنظمة.

وبالرغم من عمليتي الغزو هاتين، ستظل هايتي والصومال بلدين فقيرين. إن شرور العالم الثالث لن يقضى عليها بالاحتلالات العسكرية، التي لا تستخدم إلا لخدمة مصالح أجنبية.

في كلتا الحالتين، اللتين أصبحتا سابقتين خطيرتين، تصرف مجلس الأمن تحت ضغط من دولة كبرى احتكرت تنفيذ تلك الأعمال بل حتى منعت غالبية الدول الأعضاء من إبداء آرائها. وفي كلتا الحالتين، وتحت السلطة المزعومة لمجلس الأمن، انتهك الحياد والتجرد، وهما مبدآن أساسيان.

هذان مثالان على غزو غير مشروع قام به مجلس الأمن لمناطق تتجاوز ولايته: تدخل قائم على حجج غامضة لحماية الإنسانية، أو للإذن لدولة أو لعدة دول بالقيام بأعمال عقابية انفرادية، تحت الفصل السابع من الميثاق، في عمليات غزو واحتلال وتدخل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية في جمهورية كوبا، معالي السيد روبرتو روبينا غونزاليس.

السيد روبينا غونزاليس (كوبا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): بينما ندلي، نحن المجتمعون هنا، ببياناتنا، تتعرض دولة كاريبية صغيرة وفقيرة للاحتلال العسكري. فالصفقة التي يتعذر تصديقها والتي عُدّت مع الجنرالات المسؤولين عن الانقلاب - بالأمس كانوا يتعرضون للتهديد على أنهم مجرمون، لكن اليوم تحولوا إلى شركاء يحظون بالرضا - تتجاهل قرارات المجتمع الدولي وإرادة الشعب الهايتي. إن المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة - في الواقع سلطة مجلس الأمن والأمم المتحدة نفسها - هي بين ضحايا هذا الحدث المشؤوم، إذ تم تجاهلها بالكامل في الأعمال التي أنجزت بالنيابة عنها.

إن التاريخ يعيد نفسه. لقد نصبت مدافع الغزاة وجزم المحتلين الغرباء في هايتي مختلف الدكتاتوريات في هذا القرن، ودربت وساعدت الذين مازالوا يمارسون الطغيان على شعوبهم. فكيف لنا، إذن، أن نشق بهم في تعزيز الديمقراطية في المستقبل؟

إن كوبا تؤيد وتعزز دائماً الجهود الرامية إلى إحلال النظام الدستوري في هايتي مع عودة الرئيس إريستيد دون شروط ودون تقييد، وترفض المحاولات الآيلة إلى اللجوء إلى التدخل الأجنبي كوسيلة لحل الصراع. وقد شجبت كوبا في الوقت المناسب قرار مجلس الأمن بالমুضي في انتهاك الميثاق من جانب البعض من أعضائه، ورفضت الانضمام إليهم في ما يرسمونه من خطط للتدخل. وبما أننا نواجه الآن الأمر الواقع، لا يسعنا أن نفضل شيئاً سوى التأكيد مجدداً على موقف حكومتنا: إن الذين يهملون للغزو اليوم يمكن أن يصبحوا ضحاياهم في الغد.

الواضح أن العامل الأساسي في هذه المأساة هو المناورة التي تعرضت لها الأمم المتحدة، وهي المنظمة التي ولدت بحجة المساواة في السيادة بين دولها الأعضاء.

إن كوبا تؤكد من جديد رفضها الشديد للمحاولات الرامية إلى اتخاذ قرارات من طرف واحد حول مسائل

المناقشات التي دارت في المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية الذي اختتم مؤخراً.

من الواضح أن المفاهيم المتعلقة بالتعاون المفروضة من الشمال هي المفاهيم السائدة، بعنوانين براقية ولكنها خالية من أي معنى عملي لحل المشاكل التي يجلبها الفقر، وتوجه إلى بتر الحق في التنمية الذي تطالب به شعوب العالم. ومع أن مفاهيم مثل التنمية المستدامة، أو التنمية البشرية، أو التنمية البشرية المستدامة قد تحتوي على مثل يمكن الدفاع عنها من الناحية النظرية فإنها في الواقع تستخدم للتراجع عن الالتزامات التي أنجزت خلال سنوات طويلة من الجهود الرامية إلى تسهيل التعاون الدولي من أجل التنمية على أساس عادل وديمقراطي.

إن الشروط غير المقبولة والتدخل في السياسة الداخلية للدول تفرض تبعاً لذلك، وتبذل محاولات لوضع أولويات استراتيجية للتنمية في بلدان ذات سيادة ومستقلة، وإن كانت فقيرة. ومن ثم، فإن الحق في التنمية الذي تدعيه هذه المنظمة يخضع لمصالح قوى اقتصادية عبر وطنية كبرى، تواصل في واقع الأمر إملاء قواعد وممارسات العلاقات الاقتصادية الدولية.

إن خطة الأمم المتحدة للتنمية يجب ألا يسمح لها بأن تحل محل الاستراتيجية الإنمائية الدولية والصكوك الهامة الأخرى التي انبثقت من جهود البلدان النامية دفاعاً عن مصالحها، والتي أبدت تلك البلدان بشأنها مرونة كبيرة وقدرة على تقديم التنازلات.

كما ينبغي للأمم المتحدة ألا تستمر في السماح لأحد باستخدامها لفرض نماذج اقتصادية استعمارية جديدة محدثة التخلف والبؤس للملايين من الأفراد مقابل نمو اقتصادي قصير الأجل لا يفيد سوى الأقليات من الصفوة في بلدان العالم الثالث وشركائها في الشمال الغربي.

إن النهج الأساسي، في رأي كوبا، ينبغي أن يركز على نمو اقتصادي شامل قائم على العدل والإنصاف لمواجهة الاحتياجات الاجتماعية الملحة. إن العلاقات الاقتصادية الدولية يجب أن تعاد هيكلتها على أساس التعاون الفعال العادل المنصف غير التمييزي مع بلدان الجنوب.

وحقيقة الأمر، أن ما يتعرض للخطر هو سيادة عدد لا يحصى من البلدان - هي أساساً من بلدان العالم الثالث وإن لم تكن جميعاً منها - وتقدير مصيرها واستقلالها السياسي.

تبذل المحاولات الآن، على حساب معاناة عدد من الشعوب، ودون رضاها، لإعطاء تفويض مطلق ودور مسيطر لمجلس الأمن فيما يتعلق بمسائل غريبة عن ولايته ليس لهذه المنظمة أي حق بشأنها أياً كان نوعه.

ليس هناك شك في أن الأداء المحدد لمجلس الأمن يستحق أن يدرس بعناية، هذه الهيئة يجب أن تصبح ديمقراطية، عضوية موسعة تمثل بلدان العالم الثالث تمثيلاً أكبر. إن البلدان الفقيرة والصغيرة لها الحق تماماً في أن تكون موجودة في المجلس وأن تطلب اتباع إجراءات منصفة وعلنية في أنشطته. ينبغي أن يكون هناك أعضاء دائمون من أمريكا اللاتينية، وإفريقيا، والبلدان النامية في آسيا. وينبغي ألا تكون العضوية قاصرة على الدول الاقتصادية الكبيرة المرتبطة بالغرب.

لا يمكن لمجلس الأمن أن يدعي لنفسه سلطة ليست مخولة له، كما لا يمكنه أن يتجاوز سلطات المنظمة التي أنشأته والتي هو مسؤول أمامها. ويجب على الجمعية العامة أن تؤكد سلطتها الإشرافية على أعمال مجلس الأمن وأن تأمره بأن يحترم الميثاق.

ينبغي أيضاً أن تكون هناك استجابة أكبر لمصالح العالم النامي في مجالات المنظمة الأخرى. إن المشاكل العصبية لشعوبها لا تحل، ولا يمكن أن تحل، بالغزو ولا بالعمليات العسكرية الإنسانية المزعومة. كما أنها لا يمكن أن تحل ببرامج المساعدة الطارئة التي هدفها الوحيد تخفيف عواقب التخلف الاقتصادي الهيكلي الأشد إثارة للقلق.

وإذا لم يتخذ المجتمع الدولي والأمم المتحدة، أكثر منظماته تمثيلاً، التدابير والبرامج المطلوبة في الوقت المناسب لتنمية العالم الثالث، فإننا سنستخدم هذا المحفل لمناقشة أسباب ونتائج وصول التخلف الاقتصادي إلى العالم الأول.

إن شواغل البلدان المصنعة المتزايدة بشأن مسائل الهجرة خير دليل على ذلك، وذلك كما أكدت

وكوبا، بوصفها جزءاً لا يتجزأ من مجتمع شعوب أمريكا اللاتينية وشعوب الكاريبي قررت التوقيع، في اللحظة المناسبة على معاهدة ثلاثيلوكو بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية في منطقتنا.

من المعروف جيداً أن البوارج الحربية المزودة بالأسلحة النووية ترسو على جزء من أراضينا المحتلة بصورة غير شرعية من جانب الولايات المتحدة وفي بورتوريكو المجاورة. ودون التخلي عن مطلبنا بانسحابها، فإننا نؤيد الأهداف النبيلة الواردة في معاهدة ثلاثيلوكو. وإننا نفضل هذا كدليل على عزمنا على الانضمام إلى بقية شعوب أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، وكبادرة تجاه أشقائنا في المنطقة، وانطلاقاً من الرغبة بتوسيع آلياتنا للمصالحة والحوار.

في مؤتمرات القمة الأيبيرية/الأمريكية اجتمعت الشعوب اللاتينية التي تقيم جنوب ريو برافو، فيما بينها فقط لمناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك. وفي الوقت نفسه، انعقدت قمة أخرى في مدينة اختيرت دون كل الأماكن في ميامي. ودعيت جميع الحكومات في أمريكا باستثناء الحكومة التي أمثلها. وقيل إنه ستجري مناقشة ثلاث مسائل رئيسية: التجارة الحرة والأمن الجماعي، وتشجيع البرامج الهادفة إلى التخفيف من الفقر المدقع.

ويتعين علينا أن نحدد أية أمريكا من الأمريكيتين ستجني أكبر الفوائد من قمة ميامي. فإذا أسفر المؤتمر عن نتائج ايجابية لصالح الأمريكيين اللاتينيين، فإن كوبا ترحب ترحيباً خالصاً بانعقاده، حتى وإن لم نحضره. فقد يكون فرصة ممتازة لمطالبة جارنا إلى الشمال بمعاملة عادلة في العلاقات التجارية والمالية، فضلاً عن نقل التكنولوجيا، ومطالبة البلد المضيف بالوفاء بالتزاماته في مجال التعاون الدولي. وإننا بانتظار أن نرى كيف يمكن لحكومة ألغت برامج المساعدة الهزيلة التي تقدمها للمنطقة أن تجمع الأموال اللازمة للتخفيف من الفقر المنتشر بين البلدان المجتمعة.

اسمحوا لي الآن أن أتكلم قليلاً عن بلادي. في مناسبتين متتاليتين طالب هذا المحفل، بأغلبية ساحقة، برفع الحصار الاقتصادي والتجاري المفروض على

إن الفقر ليس مصيراً مكتوباً، ناهيك عن أن يكون حقاً إنسانياً، مهما حاولت البلدان الغنية إثبات غير ذلك. وما دام الاحترام العالمي لحقوق الإنسان يسيء عدد قليل من الدول الغنية استخدامه، فإن الذين لا يملكون في الجنوب سيواصلون أداء دور المتهم، بينما تلعب المجتمعات الغنية في الشمال أدوار القاضي والمحلفين.

إن جميع المحاولات لفرض أنظمة حكم - كعقائد عالمية - تصممها دول العالم الأول المتميزة، بصرف النظر عن حقائق العالم الثالث الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية والثقافية المختلفة، غير مقبولة ومصيرها الفشل.

يجب علينا أن نضع حداً للرياء أيضاً.

قد لا يغتفر لنا أن بقينا غير مباليين إزاء مأساة الجنس البشري بينما تنصب جهودنا على شواغل النخبة. فالحرب، وكرهية الأجني والفاشية الجديدة والعنصرية تتفشى بين طهرانينا، والحد من قدر النساء والأطفال يتزايد؛ وتتفشى البطالة؛ وتدهور البيئة وتسحق ثقافات شعوب وقوميات بأكملها. ويعاني الملايين من البشر من الفقر والمجاعة؛ ويحرمون من العناية الطبية الأساسية والتعليم. فالأمم المتحدة لم تفعل في الواقع شيئاً يذكر لمعالجة هذه المسائل على حقيقتها: أي كونها انتهاكات واضحة لحقوق الإنسان.

إن البلدان التي تكافح على أساس المساواة والعدالة لتحقيق تطورها إنما تعمل فعلاً لصالح حقوق الإنسان لشعوبها؛ فالبلدان التي تمنعنا من التطور إنما تنتهك حقوق الإنسان لسكاننا.

لقد جرى مؤخراً إنشاء رابطة دول منطقة البحر الكاريبي كوسيلة للاستجابة للطابع العالمي للاقتصاد الدولي وتعزيز التعاون بين دول وبلدان وأقاليم منطقتنا. وإننا، شعوب منطقة الكاريبي، نعي حقيقة أنه لا يمكن لنا إلا من خلال التوفيق الوثيق بين مصالحنا أن نصبح سوقاً تنافسية. وهذا التنظيم الجديد، الذي ولدته احتياجاتنا الملحة، يسهم، بالإضافة إلى انعقاد مؤتمرات القمة الأيبيرية/الأمريكية، في الاندماج الاقتصادي الضروري والتحليل المشترك لاستراتيجياتنا المشتركة في بيئة تربطنا بوشائج التاريخ والثقافة.

هذا لا يعني أن محنة شعبي لم تعد قاسية ومعقدة، واعترافا بالوطنية التي تم التدليل عليها والكرامة الوطنية للشعب الكوبي، فإن هذا المحفل العالمي ينبغي أن يتوجه بنداء لا لبس فيه من أجل تحقيق العدالة وأن يرفض بصورة نهائية العداوة الشرسة التي تعرضت لها كوبا لأمد طويل.

إن الكفاح غير المتكافئ الذي فرض علينا لعدة سنوات لم يخفف من حبنا للسلم، وكوبا ما زالت تطمح الى التوصل الى حلول تفاوضية لنزاعاتها مع أي بلد، بشرط أن تقوم تلك الحلول على المساواة السيادية والاحترام المتبادل. وهذه المنظمة تدرك ذلك جيدا. إننا شعب ناضج ومرن: وهو متمدن ومؤمن بالاتفاقات القائمة على المساواة والسيادة.

إن سلسلة الاجتماعات الثنائية التي عقدت في نيويورك مؤخرا أدت الى حلول جزئية للنزاع القديم بين كوبا والولايات المتحدة. فروح الجهد والاحترام التي سادت هذه المفاوضات والتصميم على إيجاد حلول من قبل الجانبين جعلت من الممكن إبرام اتفاق مرض للجانبين، يمكن إذا ما نفذ تماما أن يضع الأساس لتطبيع علاقات الهجرة بين البلدين.

إننا نطمح الى تحقيق السلام مع جميع جيراننا. أي سلام الكرامة. إن سيادتنا واستقلالنا والاشتراكية التي اخترناها بملء حريتنا لن تكون أبدا أوراقا للمساومة على أية مائدة تفاوضية، ولن نطالب بتقديم أية تنازلات من هذا النوع من أي بلد.

إننا نفتح قلوبنا على نحو متزايد أمام العالم، دون وضع شروط أو الرضوخ لشروط. غير أن دولة عظمى تقوم بفرض حصار علينا - وهي تقوم بمنع شعبها وأبناء وبنات شعبي ممن يعيشون على أراضيها من مد يد المساعدة لأسرهم ولم شملها. مثل هذه القسوة لا مثيل لها في تاريخ الانتهاكات الهائلة لحقوق الإنسان.

إننا لا نستجدي، فقد علمنا بطلنا الوطني خوسيه مارتى الذي ستحل في العام المقبل الذكرى المئوية لوفاته في نضالنا من أجل استقلالنا الحقيقي، أن البشرية لا يمكن أبدا أن يحكمها الجبن واللامبالاة. ووفقا لتعاليمه فإننا:

بلادي من جانب حكومة الولايات المتحدة. وفي الحالتين كان رد الولايات المتحدة بالصمت.

فالمسألة ليست مسألة انتصار أمة محاصرة وهزيمة الأمة التي تفرض الحصار، كما يحلو للبعض تصويرها. إن أصدقاءنا أو الحكومات التي تؤيد سياستنا تمام التأييد لم يكونوا وحدهم الذين صوتوا لانتهاء هذا الحصار المجنون. فالحقيقة البسيطة هي أن غالبية العالم تشهد عملا ليس له أي تبرير أخلاقي أو فضيلة أخلاقية أو مبدأ أخلاقي - أنه عمل لا ينتهك فقط سيادة كوبا وإنما أيضا المبادئ الأساسية للتعايش الدولي. إنها سياسة مرفوضة من جانب جميع الدول التي تنادي بحكم القانون والاحترام المتبادل في العلاقات بين الدول.

ففي هذا العالم المعقد والمضطرب الذي يفترض أن يكون تعدديا وحرًا وديمقراطيا، تحاول الولايات المتحدة أن تنكر على بلادي، كوبا، مكانها الحقيقي بها كأمة ذات سيادة. وكأن علاقات تمتد عبر قرنين بين البلدين لا تعني شيئا. والأسوأ، كأن الحرب الباردة قد تجمدت الى الأبد على قطعة أرضنا الصغيرة وشمسنا، بمجرد أننا ارتكبنا "خطيئة" الرغبة في أن نكون أحرارا ومستقلين حقا، وعلى مبعدة ٩٠ ميلا فقط من أقوى بلد على الكوكب.

لقد تعرض وطني لصعوبات ربما تفوق تلك التي عانى منها أي بلد آخر. فمع انهيار الاشتراكية في أوروبا، تبخرت بين ليلة وضحاها أسواقنا ومصادر مواردنا الأولية وتمويلنا. وعملية التغلب على الصعوبات المحلية وإصلاح البنى الاقتصادية والإدارية التي وضعت في مرحلة معينة من مراحل مشروعنا الاشتراكي تعطلت جراء تشديد سياسة العزل والخنق التي ما زال شعبنا يواجهها بصبر منذ سنوات.

وسط اجتماع هذه العناصر الخطيرة، وبالرغم من التنبؤات، منذ ١٩٨٩، بحدوث انهيار كوبي، لم تشهد بلادي انهيارا، ولن تنهار. وبقينا على قيد الحياة أمام كل أنواع الاستراتيجيات، بدءا بتلك التي تشجع أعمال الارهاب والتخريب من الخارج، الى استراتيجيات ممارسة الضغط باتجاهات مختلفة لتشديد الحصار، الذي، كما قلت، رفضته هذه الجمعية في سنتين متتاليتين.

بين تشاد والجماهيرية العربية الليبية، وفوق هذا وذاك، إلغاء الفصل العنصري في جنوب افريقيا، كلها هذا، على سبيل المثال لا الحصر، تمثل كلها لنا دواعي مشروعة للارتياح.

وقد تابعت غابون بكل اهتمام التطورات الايجابية الراهنة في الحالة في الشرق الأوسط. وهي تشجع الأطراف المعنية على التمسك بمكاسبها، ومواصلة مسيرة السلام التي بدأت الى أن تنفذ الاتفاقات المبرمة كاملة.

وفيما يتعلق بكمبوديا، نناشد الأطراف المعنية أن تعمل على توطيد الوحدة الوطنية والمؤسسات الديمقراطية.

وأخيرا، للمرة الأولى في عدة عقود، لم يعد الفصل العنصري مدرجا في جدول أعمالنا. وهذا التحول التاريخي في الأحداث يأتي أولا وأخيرا، نتيجة تضحيات شعب جنوب افريقيا نفسه، ثم جهود المجتمع الدولي بأسره. وغابون ترحب بعودة جنوب افريقيا الموحدة والديمقراطية وغير العنصرية الى مجتمع الأمم الحرة.

إن الفضل في تسوية هذه الصراعات يرجع في المقام الأول الى منظماتنا العالمية التي يبدو أنها استعادت الروح الدينامية التي استلهمها ميثاق سان فرانسيسكو، بعد أن ألقت عن كاهلها أعباء الحرب الباردة.

عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة.

وفي هذا السياق، نرى أن انتهاء الصراع على الحدود الذي دار لسنوات بين تشاد والجماهيرية العربية الليبية، مثال ساطع على مزايا تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وقد التزم الطرفان، من كافة الجوانب، بفتوى محكمة العدل الدولية.

ومما يضاعف من ارتياحي أن الرئيس عمر بونغو تولى رئاسة اللجنة المخصصة التي أنشأتها منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٧٧ في اجتماع قمته الرابع عشر، بغية ايجاد تسوية سياسية لذلك الصراع. نرجو

"نسأل العالم، واثقين من رده، عما إذا كانت تضحية شعب كريم يفني نفسه في جهوده بغية الانفتاح على العالم، ستقابل بالامبالاة أو الجحود من البشرية التي يعمل لصالحها".

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي وزير الخارجية والتعاون في غابون، معالي السيد جين بينغ.

السيد بينغ (غابون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي أن أبدأ بالاعراب للرئيس، بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن وفد غابون، عن تهانينا الحارة والأخوية على انتخابه المرموق لرئاسة الجمعية العامة. إن خبرته الواسعة في الشؤون الدولية، الى جانب صفاته الفكرية والأخلاقية البارزة لهي خير ضمان لنا بأن رئاسته ستطبع أعمال الجمعية العامة بدنامية متجددة.

ونود أن نعرب لسلفه، السيد صموئيل رودولف انسانالي، ممثل غيانا، عن ارتياحنا للأعمال الحاسمة التي اضطلع بها في سياق الدورة الثامنة والأربعين.

أود أيضا أن أكرر الاعراب عن تقديرنا وتأييدنا للأمم العام، بطرس بطرس غالي، الذي يشهد له الجميع بالاقتدار والصرامة والفعالية في خدمة المنظمة.

إن انتهاء العداء بين الشرق والغرب بشرّ بآفاق تفوق كل تصور للسلام ولغد مشرق، ومع ذلك، سرعان ما برز التطرف بكل أشكاله ليغير تغييرا جذريا هذه الصورة المشرقة للمستقبل.

وها هو المجتمع الدولي اليوم ممزق بين الأمل في تسوية الصراعات القديمة قدم الدهر، والقلق من استمرار الصراعات الحالية، والانشغال بظهور حروب أهلية هنا وهناك بسبب توترات إثنية أو دينية. صحيح أن المخاطر المتصلة، بشكل مباشر أو غير مباشر، بالحرب الباردة ونشوب صراع عالمي النطاق قد زالت، إلا أن الصراعات المسلحة ما زالت تشيع الموت والدمار.

فحل الصراع الكمبودي واستمرار مسيرة السلام في الشرق الأوسط، والتطور الايجابي في الصراع الذي ألّب اسرائيل ضد جيرانها، وتسوية النزاع على الحدود

الإعرا ب عن دعمها للأنشطة الإنسانية التي تقوم بها الأمم المتحدة، من خلال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، وفرنسا من خلال عملياتها تركواز، والكثير من المنظمات غير الحكومية. وقد طالب بلدي أيضا بمشاركة فعالة بدرجة أكبر ومستمرة من جانب منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة في عملية السلم الرامية إلى إنهاء المأساة.

إن حكومتي، بعد أن رحبت بمبادرات المنظمات غير الحكومية والمواطنين الغابونيين للتخفيف من معاناة أشقائنا في رواندا، قررت التقدم بإسهام طوعي لصندوق الأمم المتحدة الخاص لرواندا - الأموال التي سبق أن سددت. ثانيا، سوف نقدم مساعدة إلى السكان المتضررين، أساسا في شكل منتجات غذائية وملابس وأدوية، تعهدت حكومتي بإرسالها إلى كينغالي بوسائلها الخاصة، وإن "الجسر الجوي" فتح لهذا الغرض في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. عندما سلم الجزء الأول من تلك المعونة إلى الممثل الخاص للأمين العام إلى رواندا، ثالثا، سوف نأخذ اليتامى الروانديين، إذا كانت هناك حاجة لذلك، بالتعاون مع المنظمات الدولية مثل صندوق الأمم المتحدة للطفولة ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.

في أوروبا الشرقية، لا يزال الرعب مستمرا في البوسنة والهرسك، وليس من المحتمل أن تسمح النتيجة السلبية للاستفتاءات الأخيرة بالتسوية العاجلة لهذا الصراع، الذي استمر طويلا. وهنا تناشد غابون مرة أخرى أطراف الصراع أن يجلبوا السلم إلى منطقتهم.

لقد وضعت هذه المآسي المنظمة في اختبار صعب. ولكن رغم حالة الغموض والتقلب التي سادت في فترة ما بعد الحرب الباردة، لا تزال الأمم المتحدة محفلا يتسم بالأولوية بالنسبة لتهيئة وتنمية السعي المشترك من أجل السلم. ولهذا الغرض، ينبغي استبدال السلبية التي أبداهها جميع المشاركين تقريبا في الحياة الدولية بالتصميم على اتخاذ الإجراء الوقائي. وفي هذا المضمار، توضح "خطة للسلم" الإجراءات التي نحتاج إلى اتخاذها ليتسنى، في أسرع وقت ممكن، تضادي الحالات التي يمكن أن تثير الصراعات، ولا سيما الإجراءات التي تدرج في إطار الدبلوماسية الوقائية.

أن يكون هذا المثال مصدر إلهام للدول المتصارعة العديدة لكي تتقيد بروح ميثاق منظمنا.

وبغض النظر عن دواعي الأمل هذه، ما زالت في أفريقيا وأوروبا الشرقية دواعي قلق حقيقية إزاء آفاق السلم والاستقرار في العالم.

فيما يتعلق بأفريقيا، وبصرف النظر عن التحليلات الجزئية والمتناقضة، علينا أن نعترف بأن السلم والأمن في قارتنا يتعرضان لتهديد خطير من جراء الحروب الأهلية والصراعات الإثنية.

ففي الصومال لا نرى حدثا أو مبادرة تبرر النظر بتفاؤل إلى المستقبل. بل على العكس من ذلك تماما: تثبط قسوة الأطراف المتصارعة عزيمة المجتمع الدولي وترسخ الصراع. لذا، تحت الحكومة الغابونية مختلف الضائل على التعجيل بعملية المصالحة الوطنية على أساس اتفاقات أديس أبابا.

أما الصراع الذي يمزق ليبيريا منذ سنوات طويلة، فما زال مستمرا بلا هوادة، مما يبدد آمال السلام التي أنعشتها الاتفاقات الموقعة في كوتونو، في حزيران/يونيه ١٩٩٣، تحت إشراف المجموعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا. ونرجو أن يؤدي اتفاق أكوسومبو الذي وقع مؤخرا في غانا، وهو الاتفاق الحادي عشر من هذا النوع، إلى تسوية دائمة للصراع.

إن تفكيري في مناطق الصراع هذه يجعلني أشيد نيابة عن بلدي بالحكومة الأنغولية على تصميمها على مواصلة التفاوض. وغابون تشجع الجهود الرامية إلى استعادة السلم في أنغولا وفقا لاتفاقات السلم التي أبرمت حتى هذا التاريخ، وقراري مجلس الأمن ٨٦٤ (١٩٩٣) و ٩٣٢ (١٩٩٤). وهنا نوجه نداء إلى يونيتا لكي تغتنم الفرصة التي تتيحها محادثات لوساكا لتنتهي هذه الحرب التي ما زالت تشيع الخراب في أنغولا لما يقرب من ٢٠ عاما.

وعن رواندا، أكرر من جديد نداء حكومة غابون إلى جميع الأشقاء والشقيقات في ذلك البلد للتخلي بروح التسامح والوئام والسلم المتجدد وبدء العمل أخيرا من أجل نفس الهدف: ألا وهو تعمير البلد المدمر والمخرب. وفي هذا المضمار، لم تتردد غابون في

تحقيق الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا وجدول أعمال الأمم المتحدة الجديد من أجل تنمية افريقيا في التسعينات، والهدف من كليهما كان الإسهام في تحقيق نمو اقتصادي مستدام ومتواصل.

وفي الوقت الذي اضطلعت فيه الدول الافريقية بالتزاماتها بموجب هذين البرنامجين نضطر إلى القول إن البلدان الصناعية لم تف بالتزاماتها. ومن المؤسف أيضا أن قمة ريو المعنية بالبيئة والتنمية، التي بعثت آملا جديدا والتي شملت لأول مرة مفهوم التنمية المستدامة، بدأت تعاني من نقص حاد في الدعم الدولي. وتوقعاتنا فيما يتعلق بالتمويل اللازم لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ لم تتحقق.

ويجب أن تملأ "خطة للتنمية"، المقترحة من جانب الأمين العام، هذه الفجوات عندما يدرك المجتمع الدولي ترابط مصالحنا. وأريد أن أؤكد من جديد التزام غابون بالمبادئ الرئيسية في تلك الخطة: السلام، أساس التنمية؛ الاقتصاد، محرك عربة التقدم؛ البيئة، أساس الاستدامة؛ العدالة الاجتماعية، دعامة المجتمع، والديمقراطية، نموذج الحكم الصالح. ومع ذلك يجب أن نتجاوز هذه المبادئ فندرس الطرق والوسائل اللازمة لتنفيذ "خطة للتنمية"، آخذين بعين الاعتبار الكامل الشواغل الرئيسية للقارة الافريقية.

وعلى أي حال، سيعتمد نجاح الآلية القائمة والمقبلة للتعاون بالنسبة لبلدان الجنوب، على الدور المكرس لأنشطة التنمية والدور المكرس لخفض أوجه عدم الإنصاف. وهنا سيتعين على منظمة التجارة العالمية، التي ستحل اعتبارا من كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ محل الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، وأن تلبى الاحتياجات الناشئة عن الاختلافات في مستوى التنمية بين البلدان الغنية والبلدان الأقل حظا.

بعد ٣٠ سنة من الاستقلال ينبغي أن نلاحظ أن الدول الافريقية لا تملك دائما الوسائل الكفيلة للاستجابة إلى شواغل سكانها الصحية والتعليمية والثقافية. وتسهم عوامل عديدة في إبقاء بلداننا في دوامة التخلف. والعامل الأول هو أن بلداننا غير قادرة على تجهيز المواد الخام التي تنتجها ولا على تحديد أسعارها. وهذا يؤدي إلى تدهور حاد في معدلات

وافريقيا، من جانبها، لم تبخل بالجهود في هذا المجال، وقد تجلّى حرصنا الرئيسي في قيام منظمة الوحدة الافريقية بإنشاء آلية لمنع وإدارة وتسوية الصراعات. وبنفس الروح، أنشأت دول افريقيا الوسطى آلية دائمة لمعالجة مسائل الأمن في افريقيا الوسطى، بولاية تتمثل في تعزيز تدابير بناء الثقة فيما بين الدول الأعضاء بما يتفق مع مبادئ الميثاق.

ويشهد الاتفاق الخاص بعدم الاعتداء الذي تم التوصل إليه في اجتماع ليرفيل في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، والذي جرى الاحتفال بتوقيعه في الماضي القريب في ياونده بالكاميرون، شهادة بليغة على تفاني دولنا في سبيل قيم السلم والتضامن. لكن هذه الآلية، من أجل أن تكون أكثر فعالية من ناحية التشغيل ومن أجل أن تلعب دورا نشيطا في لا مركزية عمليات حفظ السلم، ينبغي أن تستفيد من المساعدة السوقية والتقنية التي تقدمها الأمم المتحدة.

ومن أجل الإلمام على نحو سليم بالمسرح السياسي الدولي الذي وصفته، فإن التطورات المنشودة يجب أن تكون متعددة الأبعاد، وألا تتناول هيكل الأمم المتحدة فحسب ولكن أيضا أنشطتها. ويسعدني أن ألاحظ أنه توجد عدة مبادرات لهذا الغرض، بما فيها العملية الواسعة النطاق لإعادة هيكلة الهيئات الرئيسية، التي بدأت قبل سنتين. وقد تبين هذا في أمور مثل بدء المداولات بشأن إصلاح مجلس الأمن بغية توسيع عضويته وضمن التمثيل العادل للدول الأعضاء. وتؤيد غابون هذا الإصلاح.

من المتفق عليه اليوم أن السلم والأمن الدوليين عادا غير قاصرين على الاعتبارات السياسية والعسكرية، بل أصبحا يغطيان أيضا مجالات مختلفة مثل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والانسانية والبيئية. ونعتقد أنه آن الأوان لتتحول هذه الرؤية، التي تتفق مع الميثاق، إلى حقيقة واقعة. صحيح أن الإنسانية حققت منذ تأسيس الأمم المتحدة تقدما اقتصاديا وعلميا وتكنولوجيا كبيرا. لكن بعض أجزاء من العالم لا تزال تعيش في فقر وحرمان بالرغم من ذلك التقدم المرموق.

وفيما يتعلق بافريقيا، وضعت الأمم المتحدة برنامجا متعاقبين: برنامج الأمم المتحدة من أجل

ظاهرة التدفقات المتزايدة من اللاجئين والمهاجرين غير القانونيين، والاتجار غير الشرعي بالمخدرات، والملايا، ووباء الايدز. وهناك حاجة إلى القيام بإجراءات دولية مشتركة ومنسقة للقضاء على جذور هذه الشرور.

لقد أصبح من المعتاد اليوم أن يؤكد كل واحد منا على أهمية ثلاثية الديمقراطية والتنمية وحقوق الانسان. وفي هذا الصدد - وفيما يتعلق بالديمقراطية بصورة خاصة - ما برحت غابون، التي كانت أول بلد افريقي يعود إلى التعددية السياسية، تبذل الجهود منذ سنوات لإقامة مؤسسات جديدة متكيفة مع القواعد الديمقراطية ولتشجيع بزوغ دولة قائمة على القانون بالفعل. ولكننا ندرك أن تحقيق ذلك يحتاج إلى الوقت.

وفي هذا الإطار، عقدت مؤخرًا، بحضور مراقبين دوليين، مفاوضات بين ممثلي المعارضة وممثلي الحكومة لإيجاد السبل والوسائل التي تكفل قيام ديمقراطية توافقية - وهي الضامن الوحيد للسلم والتماسك الاجتماعي.

ولا شك في أن الآباء المؤسسين للأمم المتحدة أرادوا منها، في المقام الأول، أن ترد على نحو إيجابي على الأسئلة التي كانت الشعوب تطرحها حول أفضل طريقة لتنظيم الحياة الدولية. وبعد سرد المقاصد والمبادئ في الأحكام الأولى من الميثاق دليلاً بليفاً على ذلك. وبالتالي، يتعين على منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء أن تسعى في كل دورة للجمعية العامة إلى اتخاذ خطوة حاسمة صوب تحقيق هذه المقاصد والمبادئ العزيزة علينا. وآمل أن يكون هذا هو الحال في الدورة التاسعة والأربعين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي لكنينا، سعادة السيد ستيفن كالونزو موسيوكا.

السيد موسيوكا (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أضم صوتي إلى بقية الممثلين الذين أخذوا الكلمة قبلي لأهنيكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم بالإجماع لرئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين. إن انتخابكم لهذا المنصب الرفيع يعد دليلاً على الثقة التي تضعها الدول

التبادل التجاري لأن أسعار المواد الخام لا تحدد بالتناسب مع أسعار المنتجات المصنعة.

وعلاوة على ذلك، يشكل الدين الخارجي وتكلفة خدمته عقبتين خطيرتين أمام تنمية البلدان الافريقية، ويتضح ذلك من نسبة الدين إلى الصادرات من البضائع والخدمات بالنسبة لافريقيا في مجملها. وغابون أيضاً تتضرر من هذه الحالة، وما فتئت لعدة سنوات تنخرط في برامج تكيف هيكلية. ولم تحقق هذه البرامج في جميع الأحيان النتائج المتوقعة، لا سيما وأن اقتصادنا يتسم بجملة أمور، منها الاعتماد الشديد على العالم الخارجي وتزايد الدين الحكومي والخاص.

وفي هذا السياق انخفضت، بتاريخ ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، قيمة عملة البلدان الافريقية المنتمية إلى منطقة الفرنك بنسبة ٥٠ في المائة من قيمة الفرنك الفرنسي. وعند حدوث هذا الانخفاض حظيت جميع البلدان الافريقية في منطقة الفرنك بمعاملة متساوية، ولكن يجري اليوم التمييز بين تلك الدول. وهكذا بقيت غابون البلد الوحيد الذي لا يسمح له، بسبب دخله المتوسط، من الوصول إلى فرص القروض بشروط تساهلية، بحجة أن الناتج القومي الإجمالي بالنسبة للفرد مرتفع جداً.

صحيح أن انخفاض قيمة العملة قد تكون له نواح إيجابية، بما فيها دوران الاستثمار، وتحسين القدرة التنافسية للصادرات، وإنعاش القطاع الزراعي، وتخفيض الواردات. ولكننا نعتقد أن من الضروري أن نحصل، وعلى وجه السرعة، على المساعدة من أجل إنشاء آلية جديدة لمساعدة الفئات الأكثر حرماناً وضعفاً.

وينبغي أن يدفعنا مصيرنا المشترك وتضامننا الدولي إلى تجاوز خلافاتنا وإعطاء الأولوية لتلبية احتياجات الجنس البشري وضمان رفاهيته. إن التكافل الذي ينبع من ذلك يفرض على البلدان الصناعية، بما لديها من معرفة تكنولوجية وموارد مالية، أن تدعم جهود الضعفاء والفقراء ليشاركوا في إنشاء هذا النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

اليوم، تواجه الدول آفات تتعدى حدودها، ولا تستطيع بمفردها أن تقضي عليها. وهذا ينطبق على

إصلاحها. ونأمل أن يتوصل الفريق العامل إلى توافق في الآراء حول هذه الممارسة الحيوية قبل العيد الخمسيني للأمم المتحدة.

لقد أصبح دور مجلس الأمن حرجا في هذا العصر الجديد. وكينيا تدرك وتقدر المسؤوليات الخاصة الموكلة إلى الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. غير أن الظروف التي أدت إلى إنشاء هيكل العضوية الحالي تغيرت. وبالتالي أصبح من الضروري أن تعبر عضوية المجلس عن هذه التغييرات وأن تشمل المصالح الإقليمية ليصبح توزيع المقاعد أكثر توازنا.

وتقوم الأمم المتحدة حاليا بعدد لم يسبق له مثيل من عمليات حفظ السلم. وهذا يؤكد بوضوح ثقة المجتمع الدولي المتزايدة بدور الأمم المتحدة. وفي الدورة السابعة والأربعين اعتمدت الجمعية العامة خطة للسلم، وهذه الخطة تشدد على الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلم. وأكثر ما هو مجز في هذه الاستراتيجية الثلاثية التشعب الجزآن الأوليان - أي الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم. وهذا يصح بصورة خاصة عندما نضع في اعتبارنا أن التعبئة لحفظ السلم تكون عادة بطيئة للغاية. ولذلك، فإننا على قناعة بأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تزيد استثمارها في الدبلوماسية الوقائية والتنمية لتجنب الكوارث الانسانية التي شهدناها مؤخرا في أجزاء كثيرة من العالم، ولاسيما في افريقيا.

ويسعدنا أن نرحب بانتصار الديمقراطية في جنوب افريقيا والقضاء على الفصل العنصري. إن كينيا تعرب عن تهانيتها القلبية للرئيس نيلسون مانديلا ولحكومته ولشعب جنوب افريقيا على التحول السلمي إلى جنوب افريقيا جديدة ديمقراطية ومتعددة الأعراق. ونحن مسرورون أيضا بالحل السلمي للنزاع على الأراضي بين تشاد وليبيا. وإن التطورات الإيجابية في موزامبيق وبوروندي صوب التوصل إلى حل سلمي للصراعات التي طال أمدها تستحق بالفعل الثناء. وثمة تسوية شاملة لصراع الشرق الأوسط سائرة الآن باطراد، بالإضافة إلى التنفيذ المستمر للاتفاق بين اسرائيل وفلسطين واتفاق السلم المبرم مؤخرا بين الأردن واسرائيل. إننا نهنيئ جميع الأطراف ونشجعهم على توسيع عمليات السلام وتكثيفها.

الأعضاء في شخصكم والاحترام الذي تكنه لبلدكم الجميل، كوت ديفوار. ونحن على ثقة من أن مداولاتنا في هذه الدورة ستحقق، تحت قيادتكم الرشيدة، النتائج المرجوة.

كما أود أن أحيي سلفكم، السفير انساني، ممثل غيانا، على قيادته للدورة الثامنة والأربعين إلى خاتمة ناجحة. لقد اتخذ السفير انساني، خلال فترة رئاسته، مبادرات عديدة استهدفت تعزيز الجمعية العامة وتحسين علاقتها مع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى. وإننا نشكره على قيادته الدينامية الواسعة الأفق.

واسمحوا لي أيضا أن أتوجه بالتهنئة إلى السيد بطرس بطرس غالي، الأمين العام، على دأبه وبعد نظره في إدارة شؤون المنظمة.

إن أرباح السلم التي كان متوقعا جنيها في أعقاب نهاية الحرب الباردة، قبل أربع سنوات، لم تتحقق حتى الآن. وعلى النقيض من ذلك، ما برح العالم يواجه تصاعد الصراعات الجديدة وفي بعض الحالات تكثيف حدة الصراعات القديمة. وإن اختفاء التناحر الايديولوجي الكبير بين الشرق والغرب مكن الأمم المتحدة من الاضطلاع على نحو بناء بدرجة أكبر بدورها المركزي في تسهيل تسوية الصراعات وصون السلم والأمن الدوليين. إلا أن الوضع الدولي البازغ جلب معه تحديات جديدة ينبغي للمجتمع الدولي أن يستجيب لها بطريقة دينامية وفي إطار ميثاق الأمم المتحدة.

وتؤيد كينيا الجهود الجارية الرامية إلى إصلاح الأمم المتحدة من أجل تكيفها مع التحديات الجديدة، وتأمل في تكثيف هذه الجهود خلال هذه الدورة للجمعية العامة. ونرحب بالتقدم المحرز حتى الآن في إصلاح القطاعين الاقتصادي والاجتماعي للمنظمة بالإضافة إلى تنشيط أعمال الجمعية العامة. لكن الطريق أمامنا لا يزال طويلا، وخاصة في سياق "خطة التنمية الجديدة". وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال يتعين علينا القيام بالكثير من أجل إصلاح مجلس الأمن لتعزيز فعاليته وشفافيته وعلاقته بالجمعية العامة، علاوة على علاقته بالدول الأعضاء. وقد استطاع الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية أن يبرز، بشكل موضوعي، المجالات التي يحتاج مجلس الأمن إلى

اللاجئين وبمشاكل أخرى نابعة من الصراعات، بما في ذلك تفشي أعمال النهب والسلب وانتشار الأسلحة غير المشروعة. ومن ثم، فإننا نرحب بمشروع الإعلان المعني بتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وبالترتيبات في مجال صون السلم والأمن الدوليين. وسيكون إقرار هذا الإعلان في الدورة الحالية للجمعية العامة معلما هاما على طريق تعزيز دور الهيئات الإقليمية في مجال صون السلم والأمن الدوليين، في ظل المسؤولية الشاملة لمجلس الأمن.

إن فداحة الكارثة الإنسانية في رواندا، تدعو إلى بذل جهود غير عادية في مجال تعبئة جهود منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لوقف معاناة شعب رواندا، وإعادة الحالة الطبيعية إلى ذلك البلد السيئ الحظ. وقد أسهم قرار تخفيض نفقات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، في هذا الوقت العصيب، في حدوث الفراغ الذي أسفر عن وقوع خسائر في الأرواح تقدر بمليون شخص، مع تشريد نحو أربعة ملايين شخص في الداخل، أو فرارهم كلاجئين. وتدعو تجربة رواندا إلى إدخال تغييرات جوهرية على عمليات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة، ضمانا لحدوث استجابة آنية وفعالة.

ننتهز هذه الفرصة للثناء على البلدان المجاورة، لاستضافة هذا العدد الكبير من اللاجئين، وتقديم الدعم اللوجستي للعمليات الإنسانية. وبالمثل، فإننا نشني على البلدان، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، التي تقدم دعما إنسانيا فعالا إلى اللاجئين. وقد شجعنا تأكيدات الحكومة الجديدة بأنها سترعى عملية المصالحة بين فئات الشعب الرواندي. وهذا يتطلب تكثيف الجهود الدولية الرامية إلى إعادة الأوضاع الطبيعية إلى رواندا. وقد استمرت كينيا، من جانبها، في القيام بدور تيسيري لتوصيل المساعدات الإنسانية إلى رواندا.

أما الصومال، فنحن نؤمن بقوة بأن التواجد المستمر لأفراد حفظ السلم التابعين للأمم المتحدة، أمر حاسم الأهمية لخدمة السلم والأمن في البلاد، إذا أردنا أن نتجنب المزيد من تدهور حالة متدهورة بالفعل. ونلاحظ مع القلق تقرير الأمين العام عن تزايد حوادث العنف والهجمات ضد جنود الأمم المتحدة، فضلا عن عجز زعماء الفصائل الصومالية عن الاتفاق على صيغة

ولا يمكن للسلم والأمن الدوليين أن يزدحما إلا إذا وجد السلم والاستقرار في البلدان فرادى. وتقع مسؤولية ضمان السلم والاستقرار الأساسية على عاتق كل بلد بمفرده. ويؤكد ميثاق الأمم المتحدة هذه المسؤولية بوضوح في ظل مبادئ السيادة، والاستقلال، والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

ومع الانبعاث الأخير للمشاكل القائمة على الطائفية والتعصب القومي، تقوم الحاجة إلى بذل جهود دؤوبة على الصعيد الوطني، لتحقيق توافق وطني في الآراء. وعلى جميع الدول أن تبني ديمقراطياتها على أساس ظروفها الوطنية وتجاربها وتقاليدها وأمانيها، على أن يتم ذلك في سياق القيم والمعايير العالمية للديمقراطية، والحكم الصالح، وحقوق الإنسان.

والمجتمع الدولي كذلك له دور هام يجب أن يقوم به في مجال دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز العمليات الديمقراطية، والتنمية المستدامة، والسلم والأمن. وفي أحيان كثيرة، تثار الصراعات الدولية بسبب النضال من أجل اقتسام الموارد الضئيلة والمؤسسات العامة في غياب قاعدة اقتصادية عريضة لاستيعاب المصالح المتنافسة. ومن ثم، يتعين معالجة احتياجات التنمية من منظور أرحب. ذلك أن الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي لعملية بناء القدرات المؤسسية وتنمية الموارد البشرية أمر حيوي للتنمية المستدامة والسلم والأمن.

خلال السنة الماضية شهد المجتمع الدولي اشتداد بعض الصراعات المتواترة. فقد أظهرت تجارب رواندا والصومال والبوسنة والهرسك والسودان وليبيريا، بوضوح، أنه لا بديل عن التسوية السياسية التي يتم التفاوض بشأنها بين أطراف تلك الصراعات. وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا يتقاعس المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، في الجهود المبذولة لمساعدة الأطراف في الوصول إلى حلول دائمة لهذه الصراعات.

وفي هذا الصدد، تحتاج الهيئات الإقليمية إلى التعزيز، نظرا لأن دورها في مجال دعم التنمية وتيسير إيجاد الحلول للصراعات الوطنية مهم جدا ولا يحتاج إلى مزيد من التأكيد. إن تصعيد الصراعات في أي بلد يتسبب في إغراق البلدان المجاورة بسيل من

إن المشكلة القائمة في السودان مصدر قلق كبير، لا لكينيا والبلدان المجاورة فقط، ولكن للمجتمع الدولي أيضاً. وبعد أربع جولات من المفاوضات جرت في السنة الماضية، بات واضحاً أن جهود السلم الإقليمية التي تزعمها الرؤساء ياورى موسيفيني رئيس جمهورية أوغندا، وأشعيا أفيويركي رئيس جمهورية إريتريا، وميلس زيناوي رئيس جمهورية إثيوبيا، برئاسة الرئيس دانييل أراب موى رئيس جمهورية كينيا، في إطار الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية، لم تتمكن حتى الآن من تضيق شقة الخلاف بين أطراف الصراع. إننا نناشد جميع الأطراف المتورطة في الصراع أن تتوخى المرونة في البحث عن حل عادل ودائم للمشكلة. والمجتمع الدولي له دور هام يجب أن يقوم به، لا من حيث تقديم المساعدة الإنسانية فحسب، ولكن أيضاً من حيث تيسير تسوية الخلافات الأساسية بين الأطراف. وفي هذا الصدد، تشعر كينيا بالامتنان لحكومات النرويج، وهولندا، والمملكة المتحدة، والحكومات الكثيرة الأخرى التي قدمت بسخاء المساعدات المادية والمالية لتلك العملية.

وفيما يتعلق بالبوسنة والهرسك، نشعر بقلق بالغ، لأنه بالرغم من بذل محاولات جادة كثيرة للتوصل إلى تسوية تفاوضية، لا تلوح في الأفق بادرة للحل. وتناشد كينيا المتحاربين مناشدة قوية أن يختاروا التفاوض طريقاً للتسوية إكراماً لحياة شعب البوسنة والهرسك.

إن كينيا تشارك مشاركة فعلية في أنشطة حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة، وقد أسهمت بأفراد من الشرطة العسكرية والمدنية في مختلف عمليات حفظ السلم على اتساع العالم. وإن الزيادة الهائلة في عدد ونطاق عمليات حفظ السلم تتطلب تعزيز قدرة الأمانة العامة للأمم المتحدة للسيطرة على تلك العمليات واسعة النطاق.

ولئن كان حفظ السلم سيبقى مسؤولية حيوية تضطلع بها الأمم المتحدة، فإن التمويل الكافي لهذه العمليات، التي تشكل الآن شطراً كبيراً من ميزانية الأمم المتحدة، أمر حاسم الأهمية لنجاحها. وفي هذا الصدد، نحث الدول الأعضاء على دفع أنصبتها المقررة بالكامل وفي الموعد المحدد، لتمكين المنظمة من الاستجابة الفعالة للتحديات الضخمة التي تنطوي عليها عمليات حفظ السلم.

لإقامة سلطة مركزية مؤقتة. ولئن كنا نثني على جهود المجتمع الدولي في مجال البحث عن تسوية للصراع الصومالي، فإننا نشعر بقلق شديد إزاء فشل زعماء الفصائل في الاستفادة من الفرص التي أتاحتها عملية الأمم المتحدة في الصومال، ومنظمة الوحدة الإفريقية، والبلدان المجاورة، لإنهاء الصراع.

إن الصومال بلد شقيق نشاركه حدوداً طولها ٨٠٠ كيلو متر، وتربطنا به علاقات أُسرية ووشائج عرقية وثقافية. وللتدفق الشديد الكثافة للاجئين الصوماليين إلى كينيا أثر مدمر على أكثر أجزاء البلاد ضعفاً من الناحية الايكولوجية. إن عبء اللاجئين على بلادي لا يزال شديد الوطأة، حيث يوجد ٣٠٠ ٠٠٠ لاجئ مسجل. وتعاون كينيا تعاوناً وثيقاً مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين للإسراع بإعادة توطين اللاجئين وعودتهم الطوعية إلى وطنهم. وقد أجهدت البنيتان الأساسيتان الطبيعية والاجتماعية أيما إجهاد نتيجة الاستخدام المفرط لمرافق كل منهما.

إن الجهود الوطنية الرامية إلى تخفيف حدة الآثار السلبية الناجمة عن تدفق اللاجئين إلى منطقة الحدود تضاءلت أهميتها بسبب ضخامة المشكلة وتضارب الالتزامات الأمنية والإدارية والإنمائية في المنطقة. وفي هذا الصدد، فإن كينيا، وهي تقدر مختلف أشكال المساعدة المقدمة من جماعة المانحين الدوليين، ومن بينهم المنظمات غير الحكومية، تناشد الأمم المتحدة والمانحين أن يساعدوا في تمويل عملية تعمير البنيتين الأساسيتين الاجتماعيتين والطبيعتين وتجديد النظام الايكولوجي للمنطقة.

إن البُعد الأمني للمنطقة الحدودية قضية أخرى توليها كينيا اهتماماً عظيماً. ولقد تعرض شعبنا وأفراد الأمن التابعين لنا لأعمال نهب وسلب عديدة من جانب العصابات المسلحة التي تعبر حدود كينيا قادمة من الصومال. ومن ثم، فإننا نكرر طلبنا من الأمين العام بأن يعزز دوريات عملية الأمم المتحدة في الصومال على طول الجانب الصومالي من الحدود بين البلدين، تحقيقاً لتكامل الجهود التي يبذلها أفراد الأمن الكيني على جانبنا من الحدود. إننا نؤمن بأن الجهود الأمنية المشتركة ستحد بشكل كبير من تدفق العصابات المسلحة والأفراد المسلحين على الجانب الكيني.

الافريقية على التعجيل في تحقيق الانتعاش ونمو الاقتصادات. غير أن تواصل هذه الجهود يتطلب زيادة المساعدة الدولية لتسهيل تحقيق أهداف خطة الأمم المتحدة الجديدة لتنمية افريقيا في وقت مبكر. وفي هذه الآونة التي ينفذ فيها الكثير من البلدان النامية إصلاحات هيكلية نأمل أن يؤدي تحرير السياسات التجارية والاقتصاد الناجح لجولة أوروغواي وإنشاء منظمة التجارة العالمية إلى إزالة جميع الحواجز التجارية والتوسع في التبادل التجاري الدولي.

إن عبء الديون المتعاظم الذي ينوء تحت ثقله كاهل البلدان الافريقية، خاصة تلك الواقعة جنوب الصحراء، مازال عائقاً رئيسياً يحول دون النمو الاقتصادي والتنمية. وازدادت مشكلة المديونية في افريقيا سوءاً بسبب استمرار معدلات النمو الاقتصادي المنخفضة في اقتصادات القارة. ومن الواضح أن التدابير المختلفة التي اتخذها المجتمع الدولي على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف للتخفيف من الحالة لم تحقق سوى نتائج محدودة وإن كنا نرحب بها. وتؤمن كينيا بأن الحل الدائم لعبء الديون مبادرة جريئة لخفض أو إلغاء الديون الثنائية والمتعددة الأطراف للبلدان المنخفضة الدخل وخاصة في افريقيا.

وينبغي للجمعية العامة أن تولي وثيقة "خطة للتنمية" بوصفها أداة ترمي إلى تعزيز نهج عملي التوجه للنمو الاقتصادي والتنمية اهتماماً كبيراً يماثل ما حظيت به "خطة للسلام" عندما عرضها الأمين العام. وينبغي أن يكون جوهر ذلك الاعتراف بأن التنمية حق أساسي من حقوق الإنسان وأن السلم والتنمية متشابكان ويدعم كل منهما الآخر. بيد أن كينيا تؤكد أن كل دولة تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميتها هي في حين تُقر بأهمية الدور التكميلي للمجتمع الدولي.

وتؤيد كينيا تماماً الرأي القائل بأن "خطة التنمية" الجديدة ينبغي أن تجعل الناس محورياً لها. وفي حين نعتزف بأهمية الاحتياجات الإنمائية الاقتصادية العامة، فإنه يتوجب على برامج العمل إعطاء الأولوية المناسبة للتعليم والتدريب والصحة ورفاه الشعب. وينبغي للخطة أن تضع في اعتبارها الدور الأساسي للعلم والتكنولوجيا في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، وخاصة فيما يتعلق بالبلدان النامية. والواقع أنه يتعين أن تصبح خطة التنمية الجديدة أداة

ويحتاج نظام ميزانية عمليات حفظ السلم إلى التحسين أيضاً. ورغم أن عمليات حفظ السلم مؤقتة بطبيعتها، ليس من السهل الموافقة على ميزانيات لفترات تتراوح بين شهر واحد وثلاثة أشهر وتطبق عادة بأثر رجعي. ومن شأن الممارسة الحالية المتمثلة في إعداد ميزانية إثر أخرى مضاعفة مشاكل التدفق النقدي في الأمم المتحدة، مما يؤدي إلى إعاقة عمليات المنظمة. وبالتالي، فإن البلدان التي تسهم بقوات تواصل إعانة عمليات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة متحملة تضحية كبيرة وهي حالة لا يمكن الاستمرار فيها خاصة من قبل البلدان النامية.

يعرب وفدي أيضاً عن القلق إزاء العدد المتزايد من الوفيات والإصابات في صفوف جنود حفظ السلم التابعين للأمم المتحدة وغيرهم من الموظفين الموزعين بواسطة المنظمة. وفي هذا الخصوص، فإن الجهود المتواصلة المبذولة لوضع اتفاقية بشأن المسؤولية عن الهجمات على هؤلاء الموظفين واتخاذ تدابير لمعاقبة المذنبين، تشكل رد فعل إيجابياً من جانب المجتمع الدولي إزاء هذه المشكلة.

لا يزال الاقتصاد العالمي يظهر تباينات حادة بين البلدان والمناطق، فالبلدان الصناعية والصين ومنطقة جنوب شرقي آسيا تحقق معدلات للنمو الاقتصادي تتراوح بين الضئيلة والسريعة. لكن الحالة في افريقيا لاتزال مصدراً للقلق الشديد، بالنظر إلى أن اقتصاد المنطقة لا يظهر أية علامات للانتعاش الملموس. ولا تزال القارة تواجه بدرجة كبيرة سياسات اقتصادية دولية معاكسة فضلاً عن الكوارث الطبيعية، مثل الجفاف والأوبئة بسبب محدودية قدرتها على إنشاء مؤسسات ونظم لحماية السكان من هذه الأنواع من الكوارث. ومما ضاعف من هذه الحالة حدوث الجفاف على نحو متواصل وعبء الديون وهبوط التدفقات المالية وانخفاض أسعار السلع الأساسية، وتنفيذ إصلاحات اقتصادية مؤلمة وإن كانت ضرورية، والتقلبات التي تصاحب الإصلاحات السياسية الكبرى.

وقد اضطلع بلدي والعديد من البلدان الافريقية الأخرى، في السنوات القليلة الماضية بتنفيذ إصلاحات رئيسية ترمي، في جملة أمور، إلى خلق بيئة تفضي إلى تشجيع التدفقات الاستثمارية كعنصر ضروري للنمو الاقتصادي والتنمية. ويؤكد هذا تصميم البلدان

برامج الأمم المتحدة والمواطنة بين أعمالها ومراعاة فعالية تكلفتها وتعزيزها.

إن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي انعقد مؤخرا في القاهرة يؤكد بوضوح عزم المجتمع الدولي على تنسيق أعماله واستراتيجياته بشأن التنمية الاجتماعية على النحو الذي توخاه ميثاق الأمم المتحدة. ومن شأن تصميم المجتمع الدولي على معالجة مشاكل السكان والتنمية طبقا لبرنامج عمل القاهرة، الذي اعتمد بدون تصويت، أن يهيئ لنا أساسا قويا للتعامل مع المشاكل السكانية.

وتشارك كينيا في الأعمال التحضيرية والنتائج الإيجابية المتوقعة للقمة العالمية للتنمية الاجتماعية المقبلة التي ستعقد في كوبنهاغن. ونأمل أن تُطرح في القمة برامج وتعهدات من شأنها معالجة مشاكل الفاقة والتكامل الاجتماعي على نحو فعال وتؤدي إلى تنمية اقتصادية مستدامة وتنمية اجتماعية ذات قاعدة عريضة. ونحن نؤيد الرأي القائل بأنه ينبغي للعمل الوطني والتعاون الدولي إعطاء الأولوية لاستئصال الفاقة وإزالة العقبات التي تعترض التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتوسع في العمالة المنتجة، وخلق بيئة دولية اقتصادية واجتماعية مواتية.

ويهيئ المؤتمر العالمي الرابع للمرأة، المقرر عقده في بيجينغ، بالصين، في عام ١٩٩٥، فرصة مناسبة لتعزيز نجاحات استراتيجيات نيروبي الاستشرافية لسنة ١٩٨٥ وترسيخ مكاسب المرأة في جميع مجالات الحياة، وينبغي اتخاذ جميع الخطوات الضرورية على الصعد الوطني والإقليمي والدولي لإيجاد بيئة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية تؤدي إلى اندماج المرأة التام في عمليات التنمية المستدامة.

وتتطلع كينيا أيضا إلى تحقيق نتيجة ناجحة لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) المقرر عقده في اسطنبول، بتركيا، في عام ١٩٩٦. وبغية كفالة الأعمال التحضيرية الوطنية للمؤتمر، أعدت اللجنة التوجيهية الوطنية برنامج عمل يتضمن تعبئة الأنشطة في قطاع المأوى لنشر الوعي به بين الجمهور.

ويسلم وفدي بما تحقق من تقدم هام في عملية الإعداد التي تقوم بها أمانة الموئل الثاني في نيروبي،

لتشجيع توافق جديد في الآراء حول التعاون الدولي في سبيل التنمية، لا عملية مفاوضات تتعلق بالاحتياجات المالية.

وترحب كينيا بالانتهاء من وضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر، إذ أن تحليل الأراضي الجافة الهشة يتزايد بمعدل سريع مما يقضي على ملايين الهكتارات كل عام. أما البلدان المنكوبة بذلك فهي على وعي تام بمسؤولياتها تجاه مقاومة ذلك التهديد الوشيك، ولكن جهودها لن تثمر دون دعم من قبل المجتمع الدولي. وتظل تعبئة الموارد كما تدعو وثيقة "جدول أعمال القرن ٢١" مسألة حاسمة. ويلزم الوفاء بالتعهدات بتقديم موارد مالية إضافية وجديدة لتمويل المشاريع البيئية حسب الاتفاق الذي تم في ريو. ويرحب وفدي بما حدث مؤخرا من إعادة هيكلة واستكمال المرفق البيئي العالمي كخطوة إيجابية نحو الوفاء ببعض تعهدات ريو.

ويرحب وفدي بإنشاء مكتب خدمات التفتيش الداخلي، برئاسة وكيل للأمين العام. ونأمل أن يؤدي إنشاء هذا المكتب إلى مزيد من الفعالية وخفض الفاقد وسوء الإدارة، الأمر الذي لا يمكن للمجتمع الدولي تحمله. ونأمل أيضا أن تشجع الأمم المتحدة حاليا وجود شفافية أكبر فيما يتعلق بإسناد عقودها وفي شراء السلع والحصول على الخدمات، واضعة في الاعتبار فعالية التكلفة عندما تجلب هذه السلع والخدمات من مصادر قريبة من البلدان المتلقية.

وبوصفنا بلدا مضيفا لأحد مراكز الأمم المتحدة، فإن كينيا ترغب في أن تكرر تعهداتها بالتعاون مع الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتعزيز مركز الأمم المتحدة في نيروبي، الذي ما زال استخدامه دون طاقته على الرغم من إمكانياته الهائلة. وفي هذا الخصوص تحث كينيا على اتخاذ نيروبي مقرا للأمانات الدائمة للاتفاقيات ذات الصلة بيئيا، بما في ذلك ما يتعلق منها بالتنوع الإحيائي وتغير المناخ والتصحر، مع مراعاة استخدام قدرة هذه الأمانات الجديدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالإضافة إلى أمانات المستوطنات البشرية القائمة في مركز الأمم المتحدة في نيروبي. والواقع، أن هذا سوف يتماشى مع رغبة الجمعية العامة ومجلس إدارة المنظمين المعنيتين، والتي دعت إلى تقوية فعالية برنامج الأمم المتحدة للبيئة وغيره من

يملك الموارد والمواهب الضرورية ليعالج بفاعلية الشواغل والتحديات التي تواجهه. ويتعين على المنظمة على وجه الخصوص أن تتصدى للقضايا الحاسمة المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين، والتنمية المستدامة، والبيئة، والقضايا الإنسانية، وإصلاح الأمم المتحدة. واتساقاً مع طموحات الميثاق المعبر عنها بالكلمات "نحن الشعوب"، فإن كل الناس في مختلف أنحاء العالم لديهم توقعات كبيرة في المنظمة. وإننا لا يسعنا أن نخذلهم، ولن نخذلهم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أدعو الآن وزير خارجية موزامبيق، صاحب السعادة السيد بسكوال مانويل موكومبي إلى إلقاء بيانه.

السيد موكومبي (موزامبيق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود، بالنيابة عن حكومتي وبالأصالة عن نفسي، أن أعرب لكم يا سيادة الرئيس عن تهانئي المخلصة على انتخابكم بالإجماع رئيساً للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والأربعين. وإننا نشعر بالغبطة إذ نرى أحد أبناء افريقيا، الدبلوماسي المرموق من كوت ديفوار، البلد الذي تنعم موزامبيق بعلاقات ودية معه، يترأس مداولاتنا. واسمحوا لي بأن أتعهد لكم بتعاون وفدي معكم في تصريف واجباتكم. وإنني لعللى ثقة من أن مداولاتنا ستصيب النجاح تحت قيادتكم القديرة.

واسمحوا لي أيضاً بأن أغتنم هذه الفرصة لأنقل من خالكم يا سيادة الرئيس أبلغ آيات التقدير لسلفكم، صاحب السعادة السفير صمويل إنسانالي، على الطريقة الرائعة التي أدار بها أعمال الدورة السابقة للجمعية العامة.

والأمين العام للأمم المتحدة، صاحب السعادة السيد بطرس بطرس غالي، جدير بتهانينا الحارة للطريقة المقتدرة التي يؤدي بها واجباته. وستظل موزامبيق شعبا وحكومة ممتنة له لما بذله من جهود لا تعرف الكلل من أجل قضية السلم في بلادي، وتفانيه من أجلها.

إن مشاركتنا في هذه الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة تحدث في لحظة حاسمة بالنسبة لبلادي. ففي غضون ثلاثة أسابيع تقريباً سيدلي شعب

بتوجيه من الأمين العام للمؤتمر السيد والي نداو. بيد أن القيود المالية تعرقل بعض عناصر عملية الإعداد. وإننا نأمل في التغلب على هذه القيود في القريب العاجل.

إن أي نظام دولي دائم يجب أن يكون له نظام قانوني سليم تسانده مبادئ احترام حكم القانون على الصعيدين الداخلي والدولي والإذعان له. واعتراف الدول بالتزامها بالتقيد بهذه المبادئ ليس فقط شرطاً لا مناص منه، وإنما يشكل أيضاً نسيج القواعد والمعايير الدولية التي توجه السلوك الدولي المشروع.

لذلك نشيد، في هذا السياق بالذات، بقرار عقد المؤتمر الدولي للقانون الدولي في آذار/مارس ١٩٩٥ هنا في نيويورك في إطار عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي.

في ١٩٨٩، انضمت كينيا إلى ذلك العدد المتنامي من الدول التي صدقت على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وبعد أسابيع قليلة من اليوم، أي في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، سيشهد المجتمع العالمي دخول هذه الاتفاقية إلى حيز النفاذ. وهذا الحدث الذي طال انتظاره، والذي يرمز إلى تتويج مسيرة بدأت منذ سنوات عديدة، يعد معلماً هاماً في مسعى الإنسان لخلق نظام قانوني جديد للبحار.

إن الدول الإفريقية لا تملك ما هو ضروري من المعرفة العلمية والقدرة التكنولوجية والمهارات الإدارية كيما تستطيع استكشاف الموارد البحرية الحية وغير الحية واستغلالها. لقد أكدت الاتفاقية، وكذلك جدول أعمال القرن ٢١، وكلاهما يوفر المخطط الأساسي للتعاون في المناطق البحرية والمحيطية، على أهمية تنمية القوى العاملة والقدرة التكنولوجية والتدريب، لاسيما في البلدان النامية. ونعتقد بأنه ينبغي التصدي لتلك المشاكل وما يماثلها من المشاكل الأخرى لتمكين البلدان الإفريقية من الاستفادة من الحقوق والفرص التي تتيحها الاتفاقية. وإننا نأمل بأنه في أعقاب النجاح في إبرام واعتماد اتفاق تنفيذ التعديدين في أعماق البحار، ستصبح جميع الدول أطرافاً في الاتفاقية من أجل كفالة المشاركة العالمية.

وختاماً، نشعر بالثقة في أن المجتمع الدولي، ونحن نقترّب من الذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة،

توصلت إليها البعثة، والتي تفيد بوجود الظروف اللازمة في موزامبيق لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وبأن الأمم المتحدة ستصادق على الفور على نتائج هذه الانتخابات، حالما يعلن بأنها كانت حرة ونزيهة. وتعلق حكومتني أهمية كبيرة على الحاجة إلى قيام "عملية الأمم المتحدة في موزامبيق" بالتصديق على أن الموقعين على اتفاق روما قد احترموا تماما التزاماتهم بشأن التسريح الكامل لقواتهم من أجل كفالة وجود مناخ يخلو من الخوف والوعيد خلال الانتخابات وما بعدها.

وإذ نقرب من المرحلة النهائية لتنفيذ اتفاق السلم العام، فإن شعب موزامبيق يتطلع إلى سلم واستقرار دائمين يمكن بموجبهما الحفاظ على الوحدة الوطنية والاضطلاع بالتعمير الوطني بوصفه أمرا ذا أولوية لتحقيق التقدم والازدهار لبلدنا. لذلك تؤمن حكومة بلادي وحزبي، جبهة تحرير موزامبيق، بأنه يتعين على من يفوز في الانتخابات أن يشكل حكومة تأخذ في الاعتبار المصالح العليا للأمة، وأن يختار رجالا ونساء - بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية - يتمتعون بصفات قيادية مشهود لهم بها وبقدرة معترف بها في إدارة شؤون الحكم، يكرسون أنفسهم لخدمة الشعب والحفاظ على السلم والاستقرار في البلاد.

لقد أعلن الرئيس شيسانو قبل نحو ١٠ أيام، يوم افتتاح الحملة الانتخابية، أن الحكومة التي ستنشق عن الانتخابات القادمة ينبغي أن توحّد صفوف مواطني موزامبيق، وأن تخدم الأمة حقاً، وكرر أنه إذا ما فاز في الانتخابات فسيسترشد بمبادئ المصالحة والحوار والتسامح بين جميع الموزامبيين. وهذا يعني أن حكومته ستسعى إلى إجراء حوار دائم مع المعارضة لتحقيق توافق الآراء بشأن السياسات والقضايا الرئيسية التي تواجه بلدنا.

ونؤمن بأن الفائز يجب أن يلتزم بتعزيز الآليات المؤسسية التي يمكن أن تكفل مشاركة فعالة للمعارضة في عملية صنع القرار ولا سيما في إطار الجمعية التشريعية للجمهورية. ويجب تقديم كل ضمان للمعارضة لتمكينها من الاضطلاع بدور فعال وهام في الحياة السياسية للبلاد.

موزامبيق بأصواته في أول انتخابات تعددية مقرر إجراؤها يومي ٢٧ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر.

وقد استهلّت الحملة الانتخابية في ٢٢ أيلول/سبتمبر الماضي. وترشح في هذه الانتخابات النيابية ١٤ حزبا سياسيا، من بينها ائتلافان، ويتنافس ١٢ مرشحا في الانتخابات الرئاسية.

ويبين التعداد الانتخابي أن أكثر من ٦,٣ مليون نسمة قد سجلوا أنفسهم من بين ٧,٥ مليون نسمة يحق لهم التصويت. وبالنظر إلى الصعوبات القائمة والناجمة عن ١٦ عاما من النزاع المسلح، فإننا نعتقد بأن عدد الناخبين المسجلين له مغزى كبير ويبعث على التشجيع.

وقد وقع المرشحون للرئاسة قبل بدء الحملة الانتخابية مدونة سلوك ترمي إلى كفالة إجراء العملية الانتخابية في وئام. كما وقعت الأحزاب السياسية الـ ١٤ وثيقة مماثلة. وتستحدث المدونتان قواعد ومبادئ توجيهية محددة لبدء من مراعاتها أثناء الحملة. وقد تعهدت جميع الأحزاب، بموجب هاتين الوثيقتين، بجملة أمور، منها إلزام أنفسها بالتقيد بنتائج الانتخابات العامة، واحترامها، ما أن تشهد الأمم المتحدة بأنها كانت حرة ونزيهة.

وتمثل الانتخابات العامة التعددية المقبلة تتويجا لعملية طويلة وحساسة لتنفيذ اتفاق السلم العام في موزامبيق الذي وقع في روما في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢. وقد استكملت عملية تجميع القوات وتسريحها، بما في ذلك حل القيادة العليا للقوات المسلحة الموزامبيقية السابقة. وبالإضافة إلى ذلك، حولت الحكومة جميع أصولها وبنيتها الأساسية العسكرية إلى الجيش الجديد. كما يجري تشكيل قوة الدفاع الموزامبيقية المتفق عليها والمكونة من ٣٠ ٠٠٠ جندي. بيد أنه نظرا إلى الصعوبات اللوجستية والمادية التي تواجه تنفيذ هذا الالتزام، فإنه سيكون لدينا جيش واحد مكون من نحو ١٠ ٠٠٠ جندي فقط عندما يحين وقت الانتخابات.

تقدر حكومتني حق التقدير قيام بعثة من مجلس الأمن بزيارة موزامبيق مؤخرا للتحقق على الطبيعة من حالة تنفيذ اتفاق السلم العام وأداء عملية الأمم المتحدة في موزامبيق. وقد أحطنا علما مع الارتياح بالنتائج التي

إن حلول السلم في عام ١٩٩٢ مهد الطريق للحكومة لكي تشرع بكامل قواها في تنفيذ برنامج الانتعاش الاقتصادي الذي بدأ في أوائل عام ١٩٨٧. واستناداً إلى ذلك التنفيذ زاد ناتجنا القومي الإجمالي في عام ١٩٩٣ بنسبة ٥,٦ في المائة نتيجة للنمو الكبير في القطاعات الاقتصادية الأساسية: في قطاع الزراعة، ٨ في المائة؛ وفي النقل والاتصالات، ١٠ في المائة؛ وفي التجارة، ١٧ في المائة؛ وفي الإنشاء، ٣ في المائة.

وبالمثل انخفض معدل التضخم إلى ٣٠ في المائة في عام ١٩٩٣ مقارنة بـ ١٦٥ في المائة في عام ١٩٨٧. وتبين التنبؤات الاقتصادية أن الظروف متوافرة لانخفاض معدل التضخم بنسبة أكبر في السنوات القادمة. وهذا اتجاه مشجع في أداء اقتصادنا يبعث على الثقة في استمرار نموه.

وفيما يتعلق بفرض الاستثمار فإن مزيج عامين من السلم والإصلاحات الاقتصادية واسعة النطاق يبشر بعهد جديد لتنمية القطاع الخاص الموزامبيقي. ومن المسلّم به أن دور الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من مجالات التعاون مع مجتمع الأعمال الدولي يعد أمراً حيوياً لنجاح إعادة التعمير الوطني في موزامبيق.

وعلاوة على ذلك، تعكف حكومة بلادي على إعادة تأهيل البنى الأساسية الاجتماعية والاقتصادية التي دمرتها الحرب. إن إعادة اندماج الجنود المسرحين في الحياة المدنية، وإعادة توطين اللاجئين والمشردين، وترميم البنى الأساسية الاقتصادية والاجتماعية مثل الطرق والجسور والمراكز الصحية وشبكات الاتصال التجارية والمدارس وإمدادات المياه كلها تحديات حقيقية تتطلب اهتماماً خاصاً من الحكومة التي ستنبثق عن الانتخابات القادمة.

وفي هذا السياق، نولي أهمية بالغة لعملية نزع الألغام الجارية، حيث أنها ستسهم في تطبيع الحياة في أرجاء البلاد، لا سيما بالنسبة لاستئناف الإنتاج الزراعي في المناطق الريفية وهذه مهمة حساسة وضخمة على السواء. إذا وضع في الاعتبار طابع الصراع الذي اجتاحت موزامبيق، وفي ضوء حجم الإقليم. لذا، نود أن نكرر مناشدتنا للمجتمع الدولي لكي يواصل، في ضوء قرار الجمعية العامة ٧/٤٨ المؤرخ في ١٩ تشرين الأول/

هذه هي رؤيتنا لمستقبل ما بعد الانتخابات في موزامبيق، وهي رؤية تولى أولوية قصوى لقضايا الوحدة والمصالحة والسلم والاستقرار وإعادة التأهيل والتنمية في بلادنا.

وفي الوقت ذاته، نعتقد اعتقاداً قوياً بأنه يتعين على المجتمع الدولي أن يشجع الأحزاب ويمارس الضغط عليها لكي تلتزم بالتنفيذ المخلص لاتفاق روما، وتجهض أية حركة ترمي إلى إعادة التفاوض على الاتفاق أو تقويض تنفيذه. "فالعقد شريعة المتعاقدين" ونظراً لأنه لم يتبق على إجراء الانتخابات سوى أقل من شهر فإنه يتحتم على الموقعين على اتفاق السلم العام والمجتمع الدولي أن ينظروا إلى الأمور من منظورهما الصحيح فلا يحددوا عن الإطار السياسي والقانوني لصك صنع السلم الهام ذاك. وإذا أردنا أن نشهد نتيجة ناجحة لعملية السلم في موزامبيق فمن الجوهري أن يحترم الموقعون على اتفاق روما التزاماتهم بالكامل وأن يحجموا عن إثارة قضايا أو وضع شروط لدى تنفيذ الاتفاق أو فرض شروط مسبقة لتنفيذه. لذا، يتعين على المجتمع الدولي أن يمارس على الأطراف النفوذ الإيجابي اللازم لتقيدهم بالتزاماتهم بموجب اتفاق روما.

وحكومة بلادي عاقدة العزم على الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاق. وعلى مر أعوام الاستقلال الـ ١٩، دأبت جبهة تحرير موزامبيق وحكومة موزامبيق على احترام التزاماتهما، داخليا وعلى الصعيد الدولي على حد سواء. وقد أقمنا بنجاح ديمقراطية متعددة الأحزاب في موزامبيق؛ وشرعنا بنجاح أيضاً في الإصلاحات الاقتصادية؛ وأبرمنا اتفاق السلم العام على نحو ناجح. وها نحن اليوم عند هذا المنعطف الحرج نعرب عن الاستعداد مرة أخرى لاحترام التزاماتنا ومسؤولياتنا.

إن موزامبيق خارجة لتوها من صراع مدمر دام ١٦ عاماً مزق نسيجها الاقتصادي والاجتماعي. لذا، فإنه إلى جانب الجهود الدؤوبة التي تبذلها الحكومة احتراماً لالتزاماتها في إطار اتفاق السلم العام، توجه مساعيها أيضاً صوب مهمة إعادة التعمير الوطني الهائلة. وتشكل هذه المهمة النبيلة جزءاً أساسياً من العملية الكاملة الرامية إلى تحقيق سلم دائم في موزامبيق. إذ سيسهم نجاحنا في إعادة التعمير الوطني إسهاماً كبيراً في الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد.

ومن شأن احتمالات السلم والاستقرار الدائمين في الجنوب الأفريقي أن توفر لنا الفرصة لمضاعفة جهودنا ضمن منطقة المجموعة سعيًا وراء التقدم. كما أن السلم والاستقرار في الجنوب الأفريقي سيكفلان مشاركتنا كشركاء متكافئين في التعاون الإنمائي مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى.

توفر لنا الدورة الحالية للجمعية العامة فرصة ممتازة لتقييم مشترك للتطورات السياسية والاجتماعية - الاقتصادية الدولية الراهنة. ونلاحظ بانشغال أن انتهاء الحرب الباردة لم تواكبه نهاية الصراعات المسلحة في جميع أنحاء العالم، بل إن هذه الصراعات المسلحة مازالت تنتشر، ولا سيما على المستوى الإقليمي، حيث تشكل تهديدا حقيقيا للسلم والأمن الدوليين.

وفي هذا السياق، يشعر وفدي بالقلق البالغ إزاء المأساة والمعاناة التي لا توصف اللتين تحيقان حاليا بالبلد الأفريقي رواندا. فالآلاف من الأبرياء وقعوا ضحية العنف، ونتيجة لذلك اضطرت آلاف آخرون إلى ترك البلاد، وبالتالي ظهرت أزمة إنسانية أخرى في قارتنا التي تميزها الصراعات. ونحن في موزامبيق، بعد أن عانينا من صراع طويل الأمد، نناشد جميع الأطراف المعنية في رواندا أن تسوي خلافاتها من خلال الحوار. فالحوار وحده هو الذي يمكن أن يحقق السلام وينهي الحالة المأساوية والمعاناة الإنسانية في ذلك البلد الشهيد.

لا يمكن تأخير إقرار السلم في أنغولا بعد الآن. وبينما نقدر الدور الذي اضطلع به الممثل الخاص للأمين العام، ومبادراته الأخيرة من أجل تحقيق نتيجة ناجحة لمحادثات لوساكا، مازلنا نعتقد أنه يتعين على الأمم المتحدة أن تضاعف جهودها الهادفة إلى فرض الضغط على يونيتا لكي تحترم اتفاقات بيسيس احترامًا تامًا وتتنقيد بها روحًا ونصًا. ويناشد وفدي يونيتا أن تلقي سلاحها وتسعى إلى تحقيق أهدافها السياسية عن طريق الحوار والمصالحة الوطنية كحزب سياسي شرعي.

وفي ضوء قرار مجلس الأمن ٨٦٤ (١٩٩٣) المتخذ في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ والقرار ٩٣٢ (١٩٩٤) المتخذ في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤، يتعين على الأمم المتحدة،

أكتوبر ١٩٩٣، تقديم المساعدة السخية في شكل دعم مالي ومادي وتقني والخبرة اللازمة بالنسبة لبرنامج إزالة الألغام في موزامبيق.

يرحب وفد بلادي بالمطالبة بوقف مؤقت لتصدير الألغام الأرضية ويؤيد النداء الوارد في تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة لعام ١٩٩٤، بضرورة أن يتخذ المجتمع الدولي تدابير للحد من إنتاج الألغام البرية المضادة للأفراد ومن استخدامها وبيعها، عملاً على تحقيق حظر شامل.

ومنذ الدورة الماضية للجمعية العامة شهدت منطقة الجنوب الأفريقي حدثاً تاريخياً لم يسبق له مثيل. ويود وفد بلادي أن يضم صوته إلى المتكلمين السابقين في الترحيب بعودة جنوب أفريقيا حرة مستقلة إلى أسرة الأمم. لقد كان وجود الرئيس مانديلا في قاعة هذه الجمعية صباح اليوم بمثابة تكريم لشعب جنوب أفريقيا، ولجميع الرجال والنساء في الجنوب الأفريقي ولجميع البشر في أرجاء العالم الذين أسهموا في النضال من أجل القضاء على نظام الفصل العنصري البغيض.

إن وصول حكومة منتخبة انتخاباً ديمقراطياً إلى السلطة في جنوب أفريقيا إنما يمثل بزوغ فجر عهد جديد ليس في تلك الدولة الشقيقة فحسب، لكن أيضاً في القارة الأفريقية بصفة عامة. ويحدونا وطيد الأمل في أن نرى شعب جنوب أفريقيا كله، بغض النظر عن اختلاف لون بشرته أو خلفيته الاجتماعية، وهو يكتشف كيف يعيش سوياً في وئام.

تشكل جنوب أفريقيا الجديدة نهاية سياسة زعزعة الاستقرار في الجنوب الأفريقي وتهيئة بيئة سلمية على الصعيد الإقليمي، مما سيؤدي حتماً إلى تعاون مثمر فيما بين دول المنطقة في مساعيها صوب التقدم والتنمية الاقتصادية.

إن استئصال نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا وتوطيد الديمقراطية المتعددة الأحزاب في بلدان المنطقة مهدا الطريق لتهيئة مناخ للسلم والاستقرار في الجنوب الأفريقي. وإن بلدان المجموعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، في بناء مجتمعاتها، تقوم بجهودها المشتركة صوب الأمن الإقليمي المشترك بمعالجة مسائل منع نشوب الصراع وحل الصراعات.

عن التكوين الحالي لهذه الهيئة وكفالة فعاليتها وشرعيتها. وفوق كل شيء، سيؤدي ذلك إلى إسباغ طابع ديمقراطي على القرارات التي يتخذها هذا الجهاز. وفي هذا السياق، يؤيد وفدي الموقف الأفريقي المشترك إزاء هذه المسألة الذي اتخذه وزراء خارجية بلدان منظمة الوحدة الإفريقية في ٢٩ أيلول/سبتمبر.

منذ مناقشة العام الماضي لهذه المسألة، ذكرت بعض البلدان بالتحديد بوصفها مؤهلة للعضوية الدائمة الإضافية في مجلس الأمن. وهذا العام، ذكر عدد من البلدان البرازيل بوصفها مستوفية المتطلبات اللازمة للعضوية الدائمة في إطار هذه الإصلاحات. ووفدي يتشاطر هذا الرأي بالكامل.

يوفر وجود عملية الأمم المتحدة في موزامبيق فرصة لتناول مسألة عمليات حفظ السلام. وكما ذكرنا في عدة مناسبات، لن تنجح قوات حفظ السلام إلا إذا امتثلت امتثالا دقيقا للمبادئ الجوهرية التي ترشدنا واحترمت احترامنا صارما صلاحيات المهمة المطلوب من تلك القوات الاضطلاع بها.

إن موقفنا المدروس يتمثل في أنه ليست هناك وصفة عالمية لنجاح كل بعثات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، نشعر أنه بالرغم من أننا نعترف بالقواعد الأساسية التي تحكم أنشطة حفظ السلام، من المهم أن نأخذ في اعتبارنا الحالات المحددة والاتفاقات الملموسة التي ينبغي احترامها في كل حالة. وبعبارة أخرى، لا يمكن أن نصف نفس العلاج لكل نوع من الأمراض. فهذا قد يعني الموت بدلا من الشفاء، ووصفة تؤدي إلى كارثة بدلا من النجاح. ونرى أن من الأهمية القصوى بمكان أن تضع الأمم المتحدة في اعتبارها على الدوام الحاجة إلى حماية سيادة الدولة المعنية. فحيث تكون هناك حكومة، حتى لو كانت مؤسساتها ضعيفة، يتعين على بعثات حفظ السلام أن تعمل في تعاون وتشاور مع السلطات المحلية وأن تحترم وتعزز هذه المؤسسات، بدلا من إضعافها أو تقويضها.

لقد كان المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة في الشهر الماضي معلما في الجهود الرامية إلى تنظيم النمو السكاني على نطاق العالم لصالح التنمية المستدامة. إن برنامج العمل الذي اعتمدته المؤتمر يستجيب للتحديات التي تكمن أمامنا.

أدبيا، أن نترغم يونيتا على التفاوض بالجدية اللازمة، وبحسن نية، والتعاون مع حكومة أنغولا بشأن الاختتام السريع للمفاوضات الجارية في لوساكا. ونرحب كذلك بقرار مجلس الأمن ٩٤٥ (١٩٩٤) المتخذ في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، الذي يطالب الطرفين، ضمن جملة أمور أخرى، باحترام الالتزامات التي سبق أن قطعها ويحثهما على استكمال مفاوضاتهما في أسرع وقت ممكن وبذل كل جهد لازم من أجل التوقيع رسميا على اتفاق لوساكا قبل ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

في الشرق الأوسط، نلاحظ بارتياح تنفيذ اتفاقات السلام المبرمة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، التي تمخضت عن الحكم الذاتي في غزة وأريحا وعودة قائد منظمة التحرير الفلسطينية إلى وطنه. وبنفس الأسلوب، نرى أن الإعلان الأخير الذي وقعه الأردن وإسرائيل خطوة هامة إلى الأمام في انفراج التوترات في المنطقة. ويتعين على المجتمع الدولي أن يواصل تأييد هذه التطورات لاستعادة السلم والثقة المتبادلة في الشرق الأوسط. ونشجع إسرائيل وسوريا على مواصلة المفاوضات بغية إبرام اتفاق مبكر بشأن المسائل التي ما برحت منذ وقت طويل مصدرا للصراع بين البلدين.

لا تزال مسألة تيمور الشرقية مصدر انشغال كبير للمجتمع الدولي. وتود حكومتي الإعراب عن تأييدها لجميع المبادرات الرامية إلى عقد حوار حقيقي يفضي إلى تحقيق تقرير المصير لشعب تيمور الشرقية.

ما برحنا نتابع باهتمام جاد المناقشة الجارية بشأن إعادة هيكلة الأمم المتحدة، ولا سيما الأفكار المتدفقة في إطار الفريق العامل المفتوح العضوية بشأن مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية. ونؤمن بأن توسيع مجلس الأمن يجب أن يجسد الحاجة المتزايدة إلى العدالة وتوازن المصالح فيما بين الأمم والقارات، مع التأكيد على زيادة العضوية الدائمة للبلدان النامية عموما وإفريقيا بصفة خاصة. وتحقيقا لهذه الغاية، يتعين علينا، قدر الإمكان، أن نعمل أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة من أجل بلوغ توافق في الآراء حول هذه المسألة.

إننا نرى أن التمثيل الكافي للبلدان النامية في مجلس الأمن من شأنه أن يصحح أوجه الاختلال الناجمة

الأطفال يتامى أو مصابين بصدمات نفسية عميقة دون وجود أي نوع من العزاء أو الدفء الأسري.

لذلك، نرحب بالقرار ١٥٧/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، الذي طلب من الأمين العام، في جملة أمور، أن يعين خبيراً يقوم بوضع دراسة شاملة حول مسألة حماية الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة. ونحن في موزامبيق نشعر بالفخر إزاء قيام الأمين العام مؤخراً بترشيح السيدة غراسا ماشيل لتنسيق أعمال فريق عامل يتولى إجراء هذه الدراسة.

لقد انقضت حتى الآن فترة ثلاثين سنة منذ أن شرعت موزامبيق في السعي إلى الاستقلال والسلم، والرحلة كانت طويلة وشاقة، أما اليوم، فنحن في مرحلة حرجية من تنفيذ اتفاق السلم العام في موزامبيق ومن إجراء انتخابات عامة متعددة الأحزاب. وبالنيابة عن حكومتنا، أود أن أغتنم هذه الفرصة للتأكيد مجدداً على أعظم تقديرنا للمجتمع الدولي على التضامن والدعم اللذين قدمهما لشعبنا. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأننا سنواصل التمتع بهذا الدعم تعزيزاً للسلم والتقدم والازدهار في بلدنا.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٠٥

وبالمثل، فإن مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية المزمع عقده في كوبنهاغن في آذار/مارس ١٩٩٥، سيوفر فرصة أمام أمم العالم للتوصل إلى أرضية مشتركة بشأن مسائل العصر الملحة، كالاندماج الاجتماعي لقطاعات السكان المحرومة والمهمشة والقضاء على الفقر، ولا سيما في البلدان النامية. وينبغي كذلك أن يؤكد مؤتمر القمة على الحاجة إلى تحسين نوعية الحياة كنهج اندماجي للتنمية المستدامة، وذلك بإدراج الشواغل الصحية في الاستراتيجيات الإنمائية.

وعلى نحو مماثل، نتطلع قدماً صوب عقد المؤتمر العالمي المعني بالمرأة، في بيجنغ في أيلول/سبتمبر من العام القادم ونتوقع أن يتوج مؤتمر بيجنغ باعتماد الاستراتيجيات والسياسات الشاملة لمعالجة المسائل الملحة التي تحيق بالمرأة على نطاق العالم.

من المؤسف ملاحظة أنه بعد أربع سنوات من عقد مؤتمر القمة العالمي للطفل، لا تزال حالة الأطفال مبعث أسى ومصدر قلق على نطاق عالمي. والأطفال الذين يعيشون في بؤر الصراع يستحقون منا اهتماماً خاصاً. إن بلدي يعاني من بيئة غير مؤاتية للأطفال، أرث ١٦ عاماً من الحرب المدمرة التي أدت، في جملة أمور، إلى تشتيت عائلات بأسرها، وخلفت العديد من